

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة ٦

الأربعاء، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، الساعة ٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

فمنذ يومين فقط اشتركت، هنا في الأمم المتحدة، في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتغير المناخ. لقد دعا الأمين العام إلى ذلك الاجتماع للتأكيد على الحاجة الملحة إلى اتخاذ قرارات تحول دون حدوث عواقب وخيمة طويلة الأجل. والآن علينا أن نعمل معا للوصول إلى نتائج ايجابية لمؤتمر بالي المزمع عقده في نهاية هذا العام.

وأود أن أرحب هنا بقرار مجلس الأمن التاريخي ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، الذي أذن بموجبه بنشر العملية الهجين في دارفور. والواجب يقتضي الآن ترجمة هذا القرار إلى عمل حقيقي، وإن كنا ندرك جميعا حجم المصاعب التي تواجه ذلك. كذلك يجب الاستمرار في العملية السياسية لأن المفاوضات وحدها هي الكفيلة بإيجاد حلول تكفل السلام المستدام لهذه المنطقة التي طالت معاناتها.

إن تحقيق الاستقرار والرخاء في العراق يعتمد إلى درجة كبيرة على الدعم الذي سيحده من بلدان المنطقة. ولهذا نرحب بالقرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) الذي أجمع أعضاء مجلس الأمن على اعتماده تعزيزا وتجديدا لولاية بعثة الأمم

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٢٠.

كلمة فخامة السيد فالديس زاتلرز، رئيس جمهورية لاتفيا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية لاتفيا.

اصطحب السيد فالديس زاتلرز، رئيس جمهورية لاتفيا، إلى قاعة داخل الجمعية العامة.

الرئيس: (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فالديس زاتلرز، رئيس جمهورية لاتفيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد زاتلرز (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل كلمتي بتهنئتكم السيد كريم، بتوليكم منصب رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. وستجسد قيادتكم الحكيمة والنشطة قدرات شعب بلدكم ومنطقتنا برمتها. كما أود أن أهنيء الأمين العام، السيد بان كي - مون، وأتقدم إليه بخالص التمنيات، معربا له عن كامل دعمي. ومن الواضح أن الأمين العام يعي التحديات الكثيرة التي تواجه العالم اليوم

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



للمجموعة الرباعية الذي تم تكليفه مؤخرا سيوظف خبرته الواسعة في الجهود المخلصة التي سيبدؤها للقيام بالمهمة العسيرة التي كلف بها.

ومطروح أيضا أمام المجتمع الدولي في الوقت الراهن موضوع المركز القانوني النهائي لكوسوفو. ولقد أيد الأمين العام الاقتراح الشامل لتسوية وضع كوسوفو الذي قدمه له مبعوثه الخاص مارتي أهتيساري، وإلى هذه اللحظة يظل هذا الاقتراح الحل الدبلوماسي الوحيد المطروح للتدارس والقابل للتنفيذ. إن مشاركة الاتحاد الأوروبي بصورة نشطة في هذه العملية أمر ضروري لتحقيق السلام الدائم. وإننا نحث الطرفين على التحلي بالمرونة والعزم الصادق على الوصول إلى حل سلمي متفق عليه. ويجدوننا أمل صادق في أن يكون النجاح حليف المناقشات التي تجري حاليا بإشراف فريق الاتصال الثلاثي.

في مهنتي السابقة كطبيب جراح أجريت عمليات جراحية ولكنني أيضا كنت أتابع عن كثب مرحلة النقاهة لكل واحد من المرضى للاطمئنان على حصوله على العلاج الواجب تعاطيه بعد العملية، ولحثة على الحفاظ على أسلوب حياة صحي. وفي تلك المرحلة بالذات كان على أن أعتمد إلى حد بعيد على العمل الذي كان يقوم به أعضاء ملتزمون في فريقتي. وبنفس المنطق، لا يكفي أن يتخذ مجلس الأمن قرارات تأذن بنشر قوات لحفظ الأمن - رغم أهميتها للسلام والأمن الدوليين - بل لا بد أيضا أن تتضافر جهود منظومة الأمم المتحدة بأسرها في مرحلة الانتعاش على المدى البعيد في المناطق التي كانت مسرحا للصراع.

وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بقوات حفظ السلام وموظفي الأمم المتحدة وهم يؤدون واجبهم في ظروف ميدانية قاسية. والواجب يفرض علينا، هنا في مقر الأمم المتحدة كما في عواصم بلادنا، أن ندعم جهود هؤلاء، كل

المتحدة لتقديم المساعدة للعراق. إن العالم يمتلك الآن، بعد إصدار وثيقة العهد الدولي مع العراق في أيار/مايو الماضي، آلية فعالة لتقديم المزيد من المساعدة للمناطق التي تحتاج إليها في العراق بصورة أكثر إلحاحا من غيرها. وقد تم بالفعل استغلال هذا العهد لإحراز نتائج إيجابية. ونحن نشجع الحكومة العراقية على المشاركة على جهود الإصلاح الاقتصادي من أجل السلام والاستقرار لشعبها.

منذ أسبوعين فقط، قمت بزيارة إلى أفغانستان التقيت خلالها بالرئيس كرزاي وممثلين عن الحكومة الأفغانية والقوات اللاتفية والخبراء المدنيين. وقد كانت خلاصة كل هذه اللقاءات واضحة، وهي أن تقديم المساعدة عن طريق القوة الدولية للمساعدة الأمنية لا يمثل إلا وجها واحدا للعملة، أما الوجه الآخر فيتمثل في المساهمة في بناء قاعدة صلبة للتنمية المستدامة في ذلك البلد.

إن لاتفيا موجودة في أفغانستان كجزء من القوات الدولية ومن الجهد المدني لإعادة الإعمار في آن معا. كما تساهم حكومة لاتفيا ماليا في جهود إعادة إعمار البنى التحتية في أفغانستان. ومع ذلك، فإن لدي قناعة راسخة أن مفتاح النجاح في أفغانستان يكمن في التعاون بين ذلك البلد والمنظمات الدولية مثل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وعلى هذه المنظمات، إذا أرادت إدراك النجاح، أن تبني مساعداتها الإنمائية لأفغانستان على استراتيجية شاملة طويلة الأجل.

لم يسجل العام المنصرم أي تقدم يذكر في الشرق الأوسط. ومع ذلك فإننا لا نزال عند ثقنتنا بالمجموعة الرباعية في سعيها لدعم جهود الدول المسؤولة في المنطقة سعيا إلى تهدئة الموقف. إن المجموعة الرباعية آلية مهمة لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم، يقوم على التفاوض ويلتزم بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وإني لعلني ثقة بأن المبعوث الخاص

إلى أن نرى المنظمة تؤدي وظيفتها في إطار مرجعيتها بفعالية وكفاءة. ومما يدعو للأسف أن عملية الإصلاح التي رأت النور في القمة العالمية لعام ٢٠٠٥ تسير على وتيرة بطيئة وغير متسقة. ونحن ندرك طبيعة العوامل التي تعيق عملية الإصلاح، ولكن علينا ألا نستسلم للإعياء أو الإحباط. إن الإصلاح الإداري أمر بالغ الأهمية. وقد سبق أن أشرت إلى الحاجة الماسة لاعتماد نهج شامل يجمع بين كل الجهات الدولية العاملة على أرض الواقع. ومن ذات المنطلق، هناك حاجة ملحة داخل منظومة الأمم المتحدة لإيجاد التناسق بين مختلف صناديق وبرامج الأمم المتحدة. كما أن تقديم المساعدات ينبغي أن يتم بطريقة موجهة وفعالة، بمعنى أن نركز جهودنا على من هم أكثر حاجة من غيرهم. وإننا نتطلع إلى الوقوف على ما خلص إليه تقييم نتائج البرنامج النموذجي "منظمة واحدة" الذي يجري حالياً تنفيذه في ٨ دول على أساس اختياري.

كانت بدايات مجلس حقوق الإنسان مدعاة للقلق. ومع ذلك فنحن نشق أن الدول الأعضاء، بعد أن اتخذت العديد من القرارات بشأن البنية المؤسسية في وقت سابق من هذا العام، ستستفيد فائدة قصوى من مجلس حقوق الإنسان. فالمجلس يملك الآن أدوات العمل الضرورية وعلى الدول الأعضاء أن تشرع في استعمال تلك الأدوات. ولا بد للدول من أن تعزز مصداقية الأمم المتحدة كمنظمة قادرة على حماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

ولاتفياً تضع النهوض بحقوق الإنسان بين أولوياتها العليا دائماً. وفي ضوء ذلك الالتزام، قررنا أن نصب أعيننا هدف الحصول على عضوية مجلس حقوق الإنسان في انتخابات عام ٢٠١٤.

وأي إصلاح لن يكون أصعب أو أبعد أثراً من إصلاح مجلس الأمن. فهناك إنجازات كثيرة للمجلس. ومع

منا بقدر استطاعته. وفي المقابل، فإننا نتوقع من بعثات حفظ السلام الالتزام بأرفع المعايير عند تنفيذ مهامها.

لقد عانت لاتفيا الأمرين بسبب الاحتلال الأجنبي خلال عقود طويلة. أما الآن وقد استعدنا حريتنا فإننا سنسعى لمنع معاناة الآخرين. إن المجتمع الدولي مطالب بأن يقدم للعدالة أولئك الذين ارتكبوا جرائم حرب أو انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، تشيد لاتفيا بالعمل الذي تقوم به المحكمة الجنائية الدولية، كما تضع آمالا كبيرة على لجنة بناء السلام التي نأمل أن تكون وسيلة فعالة لتعزيز السلام في الأجل الطويل.

وحتى في غياب حالات الصراع المسلح يظل الأمن البشري مهدداً في كثير من بقاع العالم نتيجة الفقر والجوع والمرض. وإن التقرير المقدم عن الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٧ احتوى على بعض الأنباء السارة ولكنه أيضاً ينبهنا إلى حقيقة أن هذه الأهداف لن تتحقق بحلول عام ٢٠١٥، سيما في أفريقيا جنوب الصحراء، ما لم نضاعف الجهود. ولهذا تؤيد لاتفيا الدعوة إلى استعراض ما تم إنجازه من تقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بغية تسريع وتيرة عملنا.

لقد قدمت لاتفيا ترشيحها لعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الانتخابات التي ستجرى عام ٢٠١٠. ونحن لدينا معارف وخبرات يمكن للآخرين الاستفادة منها، كما أن لدينا تعاطفاً مع الذين يعانون من الآثار التي قد تنجم عن عمليات الإصلاح. وبدأت لاتفيا تبرز الآن كجهة مانحة وضعت على عاتقها التزامات محددة في مجال المساعدة الإنمائية لما وراء البحار، ونحن نعتقد أن خبرتنا الحديثة المكثفة والناجحة في مجال التنمية ستكون ذات فائدة كبرى للمجلس في أداء مهامه.

وتلتزم لاتفيا التزاماً قوياً بالتعاون الدولي المتعدد الأطراف وبالقيم التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة. ونطمح

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة ميشلين كالمي - ري، رئيسة الاتحاد السويسري، وأدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيسة كالمي - ري (تكلمت بالفرنسية): بداية، سيدي، أود أن أهنئكم على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة، مؤكداً لكم دعم بلادي الكامل لكم خلال الدورة الثانية والستين.

كلنا هنا اليوم نتشاطر الأمل في عالم أكثر سلاماً وانسجاماً. وفي عصر يجد السكان المدنيون أنفسهم أهدافاً لهجمات انتحارية وأسلحة معقدة، ويُجبر الأطفال على أن يصبحوا جنوداً، ويشكل تغير المناخ تهديداً لبقاء كوكبنا، أين نحن من الوفاء بمسؤولياتنا؟ أين تقع المسؤولية عن ملايين الرجال والنساء الذين يعانون من سوء التغذية ولا تلبى احتياجاتهم الأساسية، والظلم الذي تفشى في كل مكان، والبيئة التي تتعرض للتدمير؟ كيف نستطيع التغلب على كل تلك الآفات التي يعاني منها البشر في جميع أنحاء العالم؟ كيف يمكن أن نترجم مسؤولياتنا إلى عمل؟

لدى محاولة الرد على كل تلك الأسئلة، علينا أن نقر بحقيقتين. الحقيقة الأولى هي أن احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الصالح كلها شروط أساسية لتحقيق السلام والأمن الدائمين وحماية البيئة. ونحن نعرف الآن أن الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان والثغرات السافرة القائمة في تطبيق سيادة القانون كثيراً ما تكون مصدر الصراع. أما الحقيقة الثانية، فتتعلق بطبيعة الصراعات. فعلى أرض الواقع، باتت خطوط المعركة غير واضحة المعالم. وقوات الدولة أصبحت تواجه مجموعات مسلحة من غير الدول. وأمراء الحرب والإرهابيون والعصابات الإجرامية

ذلك، فإننا نشترك في اقتناع واسع النطاق بأن تكوين المجلس وأساليب عمله في حاجة إلى تحديث. وقد ذكرنا مراراً أسبابنا لتأييد نموذج الإصلاح الذي تدعو إليه مجموعة الدول الأربع، البرازيل وألمانيا والهند واليابان. ونحن نعتبر أن هذا هو أفضل النماذج المتاحة حالياً. ونرحب ببدء المفاوضات الحكومية الدولية المنتظرة في الدورة الحالية ونأمل أن تفضي إلى نتائج إيجابية مبكرة.

إن الأمم المتحدة لا تزال بنفس أهميتها كما كانت دائماً، كونها المحفل العالمي الحقيقي الوحيد لحوار عالمي. ويجب ألا ننسى أيضاً أنها أيضاً المحفل العالمي الحقيقي الوحيد لصنع القرار وللعمل. ولكن، قبل كل شيء، لا بد أن نتأكد من أنه المحفل الذي يمكن فيه لجميع الدول، الكبيرة والصغيرة، أن يُسمع صوتها. ولهذا المحفل أيضاً مسؤولية يتعين على جميع الدول أن تشارك في الوفاء بها.

ولاتفياً تتطلع إلى أن تكون الدورة الثانية والستين للجمعية العامة مثمرة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية لاتفيا على البيان الذي أدلى به.

اصطحب السيد فالديس زاتلرز، رئيس جمهورية لاتفيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيدة ميشلين كالمي - ري، رئيسة الاتحاد السويسري

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة الاتحاد السويسري.

اصطحبت السيدة ميشلين كالمي - ري، رئيسة الاتحاد السويسري إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

المجتمعات المعنية في الاعتبار. وسويسرا لا تألو جهداً لتعزيز الحوار مع كل الأطراف. وهذا ينسحب بوجه خاص على لبنان، حيث نعرض على القوى السياسية منبراً للسعي إلى الخروج من الأزمة السياسية الراهنة لصالح استقرار طويل الأمد.

والتطورات الأخيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة قد ذكرتنا مرة أخرى، وبجدة مؤلمة، بضرورة احترام تلك المبادئ. وفي هذا الصدد أيضاً، لا بد من مشاركة كل الأطراف حتى يتسنى التوصل إلى حل دائم.

وينسحب نفس الشيء على الحالة في دارفور. وتأمل بلادي في أن القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، الذي يتوخى لأول مرة تعاوناً وثيقاً بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، سوف يوفر لسكان تلك المنطقة الفرصة للعيش في سلام وتحقيق المصالحة بعد كل هذه السنوات من المعاناة.

إن الحالة في ميانمار تثير قلقنا. وسويسرا تدعو حكومة ميانمار إلى نبذ كل أشكال العنف ضد المتظاهرين والمدنيين. وسويسرا تؤيد الحوار بين كل الأطراف المعنية، تحت رعاية المستشار الخاص للأمين العام.

أخيراً، لا يمكن أن يسود السلام أو الأمن بدون العدالة الدولية. وسويسرا تؤيد بشكل خاص عمل المحكمة الجنائية الدولية. والطابع الدائم لتلك المحكمة وإمكانية أن يحيل مجلس الأمن حالات معينة إليها - كما فعل في حالة دارفور - يضيف على تلك المؤسسة أثراً وقائياً. ولكي يتحقق ذلك الأثر، يجب أن تحظى المحكمة بالدعم الكامل من المجتمع الدولي، الذي عليه أن يتأكد من أن كل الدول تتعاون مع المحكمة تعاوناً كاملاً.

إن سياسة الأمن البشري تسري أيضاً على التهديدات البيئية. فالأعمال التي يقوم بها البشر قد غيرت مناخ الكوكب. وثمة تغيرات تحدث على نطاق عالمي وتؤدي

يملون القواعد. وأمسى المدنيون، وليس الجنود، هم الهدف الأول.

ولم يعد ممكناً تحديد السياسة الأمنية في الإطار التقليدي للدولة. ولا بد أن ينصب الاهتمام الآن وقبل كل شيء آخر على أمن الفرد. وعليه، فإن الحكومات والمجموعات المسلحة من غير الدول على حد سواء مطالبة باحترام قواعد أساسية معينة مشتركة بالنسبة للجميع.

وإن كان لنا أن نحقق نتائج طيبة، لا بد أن تُستبدل المواجهة بالحوار والجهود الرامية إلى إيجاد حلول. والمفاوضات والحوار والدبلوماسية هي أدوات تحقيق النجاح. ولا بد لنا من أن تغلب على الحواجز القائمة بين مختلف القطاعات والنظم في ميدان العلاقات الدولية. ويجب أن نقيم تحالفات على أساس القيم المشتركة. وذلك النهج ينبغي أن يمكننا من إيجاد حلول من خلال تجاوز الحدود الإقليمية والأيدولوجية والثقافية. والماضي القريب بيننا ما يمكن تحقيقه. فالمحكمة الجنائية الدولية ومجلس حقوق الإنسان والاتفاقية المعنية بمكافحة الألغام الأرضية كلها نتيجة لتحالفات عريضة للبلدان في كل مناطق العالم.

مع ذلك، فإن الحوار وحده لن يكون كافياً. وتبين لنا التجربة أنه بدون أهداف محددة، فإن المناقشات بين الأطراف الفاعلة التي تعتنق آراء شديدة الاختلاف بشأن العالم قد تؤدي أحياناً إلى زيادة حدة الخلافات. وعلى النقيض من ذلك، فإن الجهود الرامية إلى ابتكار تدابير ملموسة وعملية وتنفيذها يمكن أن تؤدي إلى التعايش بين المجتمعات المختلفة. ولذلك، تؤيد سويسرا مبادرات مثل تحالف الحضارات، إلى جانب خطة التنفيذ التي اقترحتها أمانة التحالف.

إن الحلول الشاملة للأزمات التي تؤثر على النظام العالمي حالياً لا يمكن تنفيذها ما لم نأخذ مصالح كل

وإن تناول التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية القائمة على احترام حقوق الإنسان، هو تحدٍ وهدف لنا جميعاً ونحن نسعى لبناء عالم أكثر حرية وأمناً. ولقد أقر المجتمع الدولي العديد من الأهداف الإنمائية في العقود الأخيرة. ومع ذلك ما زالت هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لضمان اتساق أكبر في الجهاز التنفيذي للأمم المتحدة. وهذا الجهاز، بصناده وبرامجه ووكالاته المتخصصة، يوجد تحت تصرفه شبكة ممتازة من المكاتب الميدانية، التي من خلالها يضمن وجوده على الأرض. وهو يحظى أيضاً بمشروعية معنوية وفنية كبيرة وقدرة تنفيذية واسعة.

لكن مع الأسف، ما زال الجهاز مجزأً وتكاليف معاملاته مرتفعة جداً - تكاليف تتحملها إلى حد كبير البلدان المستفيدة نفسها. وهناك تعديلات رئيسية - بعضها تم شرحه في التقرير تحت عنوان "توحيد الأداء" - بحاجة إلى التنفيذ الفوري في الميدان كي تتمكن الأجهزة التنفيذية للأمم المتحدة من تلبية احتياجات البلدان الشريكة بصورة أكثر فعالية. والمفاوضات بشأن استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، المقرر أن تبدأ خلال بضعة أسابيع، توفر إطاراً ملائماً نحدد من خلاله التدابير اللازم اتخاذها، خاصة على أساس خبرات البلدان المشاركة بصفة تجريبية التي تطبق مفهوم "أمم متحدة واحدة".

لقد بلغنا اليوم منتصف الفترة المحددة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ورغم عدم إنكارنا أنه قد تم إحراز تقدم على عدد من المستويات، لكن ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. فجميعنا - الحكومات والمؤسسات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص - بحاجة إلى توحيد جهودنا في جبهة واسعة وعلى

إلى ارتفاع درجات الحرارة، وتغيرات جذرية في أنماط سقوط الأمطار، وارتفاع منسوب سطح البحر واضطراب توازن الطبيعة. وكل تلك الظواهر في مجموعها تشكل تهديداً رئيسياً للملايين من البشر والمناطق التي يعيشون فيها، وثقافتهم وأحوالهم المعيشية. والمخاطر التي يتعرض لها الأمن والصحة والتنمية تناقش في تقرير التقييم الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ.

إن المشاكل البيئية هي اليوم تهديد للأمن، وتتطلب منا أن نعمل بوصفنا بشراً عملاً مسؤولاً على المستوى السياسي. وتتطلب كذلك تشكيل تحالفات لحماية مواردنا الطبيعية. ورغم أننا أنشأنا مؤسسات وآليات دولية لمكافحة التخلف الإنمائي ولتعزيز السلام واحترام حقوق الإنسان، لكننا لم نقم بما فيه الكفاية بشأن البيئة. وفي الحقيقة لدينا سلسلة من الاتفاقيات والبرامج والتشريعات الوطنية. لكن الإدارة البيئية مبعثرة وتنقصها الأهداف الواضحة. ولذلك، نحن بحاجة إلى أن نوحّد قوانا لتحديد الالتزامات وتنفيذها كي تتمكن من إدارة الموارد والجهود بطريقة أفضل ونحمي الغلاف الحيوي. ونحن كذلك بحاجة إلى تعبئة منظومة الأمم المتحدة كي تعالج تغيرات المناخ بفعالية واتساق.

ولذلك تأمل سويسرا أن نضع أهدافاً طموحة لأنفسنا في المرحلة الثانية من بروتوكول كيوتو. ونحن على استعداد لتقديم مساهمة كبيرة في هذا الجهد الجماعي، الذي يجب أن يقوم به المجتمع الدولي ككل. وتؤمن سويسرا بأن أي نظام دولي في المستقبل لمكافحة تغير المناخ، يتطلب مشاركة جميع البلدان، كي يكون نظاماً مشروعاً. ونرى أن الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو التابع لها يوفران أفضل بداية لجميع المداورات والمفاوضات بشأن تغير المناخ.

وإذا أردنا أن نمضي قدما، وإذا كنا حقا عاقدين العزم على مواجهة التحديات المتنوعة والمتداخلة التي يواجهها عالم اليوم، وإذا أردنا أن نحرر أناسا من الخوف والعوز، لا بد لنا من التركيز على أهداف ملموسة. ولتحقيق ذلك، دعونا نعمل دون كلل للتغلب على خلافاتنا من أجل المصلحة الملحة لجميع الدول والشعوب التي تمثلها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة الاتحاد السويسري على البيان الذي ألقته من فورها.

أصطحبت السيدة ميشلين كالمي - راي، رئيسة الاتحاد السويسري إلى خارج الجمعية العامة.

خطاب السيد سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله، رئيس جمهورية موريتانيا الإسلامية

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من فخامة السيد سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله، رئيس جمهورية موريتانيا الإسلامية .

أصطحب السيد سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بالسيد سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله، رئيس جمهورية موريتانيا الإسلامية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ولد الشيخ عبد الله
السيد الرئيس،

يسعدني أن أتقدم إليكم بأحر التهاني، بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة الثانية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وأن أعرب عن ثقتنا الكاملة بالجهود والمساعدات التي

جميع المستويات - الوطنية والإقليمية والدولية. ونظرا للحوار الرفيع المستوى المزمع إجراؤه بشأن التمويل من أجل التنمية، سأكتفي بمجرد التذكير بأننا جميعا لنا مصلحة مشتركة في تحسن فعالية المساعدات وأثرها وزيادة حجم الموارد المتاحة لها من خلال القنوات الرسمية. وكلنا يعرف أنه لا يمكن إحراز نتائج في هذا المجال إلا من خلال قدر كبير جدا من الجهود المشتركة التي تبذلها جميع الأطراف المعنية.

لقد شرعت الأمم المتحدة في عملية إصلاح كي تتمكن من التصدي بصورة فعالة للتحديات العالمية. ولكي نعزيز مصداقية وكفاءة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، علينا أن نظهر العزم السياسي لإنجاز هذه الإصلاحات بكاملها. ولقد أحرز تقدم حقيقي في السنة الماضية، بما في ذلك بدء العمل في لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان. وهذا يدل على قدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع ببرامج إصلاحات طموح كي تواجه تحديات القرن الحادي والعشرين.

إن سويسرا تدعو إلى إجراء تحسين عام على أساليب عمل مجلس الأمن. وسوف يستمر بلدي في بذل الجهود من أجل تحسين الشفافية في لجان الجزاءات، وضمان أن تتم إضافة أسماء الأفراد أو الكيانات إلى قوائم الجزاءات أو رفعها منها حسب مبادئ القانون وحقوق الإنسان.

وما زالت الإدارة الكفوءة والاستعمال الأفضل للموارد المتاحة يشكلان تحديا خطيرا للمنظمة. وترحب سويسرا بالقرار الذي اتخذته الأمين العام بجعل كفاءة منظومة الأمم المتحدة إحدى أهم أولوياته. ونظرا للتقدم المحرز في هذا العام، وبالنظر إلى التحديات الباقية، تعتقد سويسرا انه من الضروري الاستمرار في عملية الإصلاح الجارية بالفعل. ولذلك يواصل بلدي تأييد الأمين العام بان كي - مون في الجهود التي يبذلها لتعزيز الأمم المتحدة وجعلها أكثر كفاءة.

إننا في موريتانيا نرفض الإرهاب بكافة صورته وأشكاله، وبقدر ما ندينه بشدة، فإننا نتشبت بقيم مجتمعنا الإسلامية السمحة التي تدين العنف والتطرف وتدعو إلى التفاهم والإخاء.

إن ميثاق الأمم المتحدة يلزمنا بتوحيد قوانا للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وهو إلزام يتأكد اليوم في ظل استمرار بؤر للتوتر، بعضها قائم منذ تاريخ نشأة منظمنا. وإن النزاع العربي - الإسرائيلي يشكل دون ريب، مصدرا للعداء، وتهديدا دائما للسلم والأمن في العالم، على الرغم من أن الإطار والشروط العامة لتسوية شاملة وعادلة ودائمة لهذا النزاع تم تحديدها والتأكيد عليها على مر السنين من طرف مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة. كما تم التنصيص على ثوابتها في المبادرة العربية التي تضمن السلم والأمن والاعتراف بإسرائيل من طرف الدول العربية مقابل إنهاء احتلال الأراضي العربية والبحث عن حلول مشتركة ومقبولة للقضايا الأخرى العالقة. إن على إسرائيل أن تغتنم هذه الفرصة التاريخية، وأن تنسجم بالتالي مع الشرعية الدولية حتى تتمكن شعوب المنطقة من تحقيق التعايش السلمي، ويتمكن الشعب الفلسطيني خاصة من استعادة حقه المسلوب في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

إن موريتانيا، بالطبع، تتابع عن كثب قضية الصحراء الغربية، وتحيي الخطوات الأخيرة المتمثلة في العودة إلى مائدة المفاوضات المباشرة، وتجدد دعمها لمساعي الأمين العام للأمم المتحدة، الهادفة إلى التوصل إلى حل نهائي يحظى بموافقة جميع الأطراف ويضمن الاستقرار في المنطقة.

وبخصوص الحالة في إقليم دارفور بالسودان، فإننا نرحب بالاتفاق بين الحكومة السودانية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ونأمل أن ينضم جميع الفرقاء إلى مساعي

ستبدلونها سبيلا إلى تعزيز السلم ضمن نظام عالمي يطبعه العدل والتوازن والاستقرار.

ويسعدني كذلك أن أشيد بالجهود الموفقة لسلفكم، الشيخة هيا راشد آل خليفة، في إعطاء دفع كبير للتبادل والحوار حول أهم القضايا والشواغل الراهنة.

وأقدم كذلك بالتهنئة والشكر إلى الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي مون، الذي باشر فور توليه مهامه تحريك ملفات متصلة بالإصلاح داخل المنظمة وأخرى ذات علاقة بالأمن والسلم الدوليين.

واسمحوا لي أن أنوه بصفة خاصة بتركيز الجهود خلال الدولة المنصرمة على قضايا التنمية، وبخاصة محاربة الفقر ومواجهة آثار التغيرات المناخية، وانعكاسات العولمة الاقتصادية، فضلا عن قضايا الحوار والتفاهم بين الحضارات والأديان، وتطوير نظام الحكم الرشيد، وتعزيز الديمقراطية.

ولعل بلوغ أهداف الألفية للتنمية الذي يشكل أحد أهم الأولويات وأكثرها إلحاحا يستدعي منا جميعا مضاعفة الجهود وتطوير التعاون والتنسيق، لخلق الظروف الملائمة لتحقيق تنمية مستدامة شاملة ومتوازنة.

إن تشجيع روح وقيم التفاهم والتبادل والتكامل بين الحضارات والأمم وإحقاق الحق ونشر العدل والإنصاف بين الناس، هو - في نظرنا - أفضل وأقصر الطرق لتحقيق الأمن والسلم في العالم، وإلى اقتلاع جذور التنافر والصدام بين الشعوب. ذلك أن بقاء قضايا عالقة منذ أمد بعيد دون أفق للحل أو التسوية، واتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء، ووجود خلل بنيوي في الاقتصاد العالمي، وغياب مقاربات عملية لإشاعة العدالة والأمل بدل الحيف واليأس، عوامل أنتجت مزيدا من بؤر التوتر والنزاعات المؤلمة، وشجعت انتشار ظاهرة التطرف والإرهاب.

وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأفريقي، والمنظمة الدولية للفرانكوفونية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وفي نفس جو الحرية والتعددية، جرت الانتخابات البلدية والتشريعية لاختيار ممثلي الشعب في المجالس المحلية وفي مجلسي البرلمان الموريتاني. وتم في جميع هذه الاستحقاقات منح عناية متميزة للمرأة الموريتانية التي خصصت لها حصة ٢٠ في المائة من المقاعد والمناصب المتنافس عليها، والتي أصبحت اليوم حاضرة - أكثر من أي وقت مضى - في هرم السلطتين التشريعية والتنفيذية وفي منظومة التسيير المحلي والدبلوماسي والإداري.

ومن جهة أخرى، فإن حكومة بلادي تبذل جهودا حثيثة لتعزيز وتوطيد الوحدة الوطنية، ولترسيخ روح الشفافية في تسيير الشأن العام. وقد تجسدت هذه الجهود، من بين أمور أخرى، في الشروع في خلق الظروف المناسبة لعودة كريمة لمواطنينا اللاجئين في السنغال ومالي إلى وطنهم بغية فتح عهد جديد من التآخي والمصالحة الوطنية.

كما تم في السياق ذاته سن قانون يجرم ممارسات العبودية. وموازا مع هذا، تم إنشاء محكمة سامية لمقاضاة رئيس الجمهورية وكبار المسؤولين في الدولة، ضمن أطر متكاملة هدفها إرساء قواعد الحكم الرشيد، وتطوير المؤسسات وتدعيم آليات الرقابة، بإشراك واسع ومباشر لممثلي الشعب والمجتمع المدني. وإننا مصممون على مواصلة هذا المسار، إيمانا منا بأنه الطريق الأمثل إلى تقوية لحدتنا الوطنية وتحقيق التنمية والأمن والاستقرار والرفاهية والرخاء للوطن والمواطن.

إن موريتانيا حريصة كل الحرص على الإسهام في تطوير علاقات التعاون والتضامن مع محيط انتماءاتها الإقليمية المتكاملة، استجابة لطموحات وتطلعات شعبها. وفي هذا السياق، يتعزز إيماننا الراسخ باتحاد المغرب العربي كخيار

السلام، وإن يعم الوفاق والوئام في أسرع الآجال بين جميع أبناء الشعب السوداني الشقيق.

وفي ما يتعلق بالوضع في كوت دي فوار، فإننا نسجل بارتياح التقدم المعترف الحاصل على طريق استعادة السلم المدني، ونأمل أن يعود الاستقرار التام إلى ربوع هذا البلد الشقيق، وأن يستعيد مكانته الكاملة في غرب أفريقيا وفي القارة بشكل عام.

إن الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع الأمم المتحدة، يبذل جهودا مكثفة لحل الأزمات القائمة في القارة الأفريقية، والتي ما من شك في أن التقدم الاقتصادي والاجتماعي هو الوسيلة المثلى لحلها. لقد تراجع نصيب القارة الأفريقية في الاقتصاد العالمي خلال العقد الماضي، وهي تسجل اليوم تأخرا في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. إلا أن مؤشرات حقيقية على تحسن أوضاع القارة تلوح في الأفق، كما بدت فيها إمكانات اقتصادية جديدة. وهذا عائد بالدرجة الأولى إلى الطلب المتزايد للأسواق الصاعدة. غير أن أفريقيا لا تزال بحاجة إلى مضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية من جهة، وإلى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من جهة ثانية. وبما أن الدول الأفريقية هي المسؤولة في المقام الأول عن تنميتها الذاتية، فإن عليها أن تضمن إقامة دولة القانون، وتعمل على إرساء الحكم الرشيد، وتخلق إطارا محفزا للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

لقد تمكنا في موريتانيا هذا العام من تتويج المسيرة الديمقراطية لشعبنا بإرساء نظام ديمقراطي تعددي مرتكز على دستور يكفل احترام مبدأ التداول السلمي للسلطة. وهكذا شهدت بلادنا تحولات ديمقراطية كبيرة شملت انتخاب رئيس للبلاد في كنف الشفافية والتزاهة والمنافسة المفتوحة، بشهادة المراقبين الوطنيين والدوليين، من ضمنهم - على سبيل المثال لا الحصر - منظمة الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي،

اصطحبت السيدة تاريا هالونن، رئيسة جمهورية فنلندا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة تاريا هالونن، رئيسة جمهورية فنلندا، وأدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيسة هالونن (تكلمت بالانكليزية): أود أن أهنيكم، سيدي الرئيس، وأن أعرب عن دعمنا لكم في إدارة أعمال الجمعية العامة في هذه الدورة. وفنلندا تؤيد بيان الاتحاد الأوروبي.

ما زال إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية يجسدان التزامنا المشترك بتأمين مستقبل أفضل للجميع. والأمم المتحدة هي منظمنا العالمية، ومن خلال تصديها للتحديات العالمية، فهي تشكل المحفل الرئيسي لتعاوننا.

وبغية تحقيق الأمن الشامل، يجب أن نسعى لا من أجل الأمن فحسب، ولكن من أجل التنمية وحقوق الإنسان كذلك. وفي اجتماع القمة العالمي الذي انعقد قبل سنتين، قررنا أن منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تخضع للإصلاح، بما يضمن على نحو أفضل تطبيق تلك المبادئ الأساسية الثلاثة. وينبغي ألا ندخر وسعاً لمواصلة الإصلاح الشامل للأمم المتحدة.

إن عالماً أكثر إنصافاً هو عالم أكثر أماناً. وزيادة فعالية المجلس الاقتصادي والاجتماعي جزء أساسي من إصلاح الأمم المتحدة ومن مفهوم الأمن الواسع النطاق.

وإرساء مؤسسة أمم متحدة جديدة هي مهمة حافلة بالتحديات. ونعرف ذلك من تجربتنا الخاصة. فنلندا كانت عضواً في مجلس حقوق الإنسان خلال عامه الأول. ويجب أن تتواصل جهودنا لجعل ذلك المجلس مؤسسة ذات مصداقية، وقادرة على حماية حقوق الإنسان للنساء والرجال

استراتيجي في المنطقة، وبجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي، من منظور تشبثنا القوي بروح الأخوة والتضامن، وبالعلاقات التعاون والصداقة وحسن الحوار التي تربط بلادنا بمحيطها العربي والأفريقي. وستظل بلادنا كذلك حريصة على تدعيم أسس الحوار والتبادل والتفاهم بين الشعوب والحضارات، وخاصة في إطار المسار الأورومتوسطي.

إن موريتانيا تحدد تمسكها بمثل وأهداف منظمة الأمم المتحدة باعتبارها الإطار الوحيد المتعدد الأطراف الذي يخدم الإنسانية جمعاء. وفي مواجهة التحديات والتهديدات المتعددة في عالمنا اليوم، فإن من واجبنا جميعاً أن نجعل من الأمم المتحدة مركزاً تنصهر فيه جهودنا الرامية إلى إنجاز الأولويات المحددة في إعلان الألفية، وفي المؤتمرات الدولية المنعقدة خلال السنوات الأخيرة. إن من واجبنا، في عصر العولمة المطبوعة بتراكم الثروات وتسارع التطور التقني والعلمي بشكل غير مسبوق، أن نستفيد بطريقة عادلة من الإمكانيات المتاحة لجميع شعوب العالم، وأن نخلق أفضل الظروف للعيش في كنف حرية أوسع. لقد التزمنا بهذا لدى إنشاء منظمة الأمم المتحدة قبل أكثر من ستين سنة، وإن لدينا اليوم الوسائل لتحمل مسؤولياتنا وتحقيق هذا الالتزام الذي طالما أكدنا عليه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية موريتانيا الإسلامية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله، رئيس جمهورية موريتانيا الإسلامية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيدة تاريا هالونن، رئيسة جمهورية فنلندا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة جمهورية فنلندا.

المبادرة يمكنه أن يساعد على استئناف مفاوضات السلام. وأغتنم الفرصة أيضاً لأشير إلى أن فنلندا تعكف على إعداد خطة عمل وطنية لتحقيق تقدم في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن.

إن أمماً متحدة أقوى تحتاج كذلك إلى إصلاح الأمانة العامة. وفي هذا الإطار، نرحب بالتشديد الإضافي على سيادة القانون. فدعم سيادة القانون ضرورة لتعزيز الأمن العالمي.

والتنمية المستدامة تتطلب منا السعي الدائم إلى تعزيز عولة أكثر إنصافاً للطبيعة وأكثر حرصاً عليها. فتغير المناخ يؤثر على مستقبل البشرية جمعاء. وفنلندا تشدد على أهمية التوصل في أسرع وقت ممكن إلى اتفاق عالمي شامل بشأن النظام المناخي لما بعد عام ٢٠١٢. وللأمم المتحدة دورها المركزي في هذه العملية.

ولكل دولة الحق في التنمية والتطلع إلى النمو والازدهار. ويجب أن تظهر البلدان الصناعية تضامنها مع البلدان النامية وأن تتخذ جميع الخطوات الممكنة لتعزيز وصول الجميع إلى التكنولوجيات السليمة بيئياً.

وأعتقد أن لهجة المناقشة حول تغير المناخ تتطور في اتجاه واعد. فالكثير من الدول والمناطق والأطراف الاجتماعية الفاعلة أصبحت نشطة وقدمت مبادرات فيما يتعلق بوضع السياسات المناخية. وعلينا أن نستفيد من ذلك ونستخدمه رصيذاً خلال التحضير لمؤتمر بالي بشأن تغير المناخ الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر.

لقد تكلل بالنجاح الحدث الرفيع المستوى بشأن تغير المناخ المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر. وأرى أنه وفر لنا الدعم السياسي الذي سنحتاج إليه في طريقنا إلى بالي. وبطبيعة الحال، سنحتاج إلى مساهمات الجميع. وفنلندا تقدر تقديراً

والأطفال والنهوض بتلك الحقوق على الصعيد العالمي. ويجب أن تفضي كلماتنا ونوايانا الطيبة إلى أفعال ملموسة.

ولا بد من تطوير لجنة بناء السلام الجديدة لكي تصبح قاعدة لتقديم مساعدة ناجعة إلى البلدان التي تناضل في حالات ما بعد الصراع. ودعماً لذلك العمل، لا بد للحكومات والمجالس النيابية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص أن تعمل جميعها يداً بيد. ويجب أن يستخدم صندوق بناء السلام كأداة فعالة للاستجابة للحاجات الملحة للبلدان، في مرحلة ما بعد الصراع.

إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتطلب عملاً منسقاً. وفنلندا تؤيد بقوة توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة التابع للأمم المتحدة العام. وهدف إحلال أمن متحدة واحدة على المستوى القطري هدف جدير بأن نسعى من أجله.

وعلينا أن نعزز جهودنا كذلك لمواجهة التحديات في ميداني الصحة والتعليم، وهو ما تطرق إليه العديد من المتكلمين هنا.

وفنلندا ترحب ترحيباً حاراً بتوصيات الفريق الرفيع المستوى فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. ونحن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة لتعزيز الوعي الجنساني في إطار منظومة الأمم المتحدة برمتها. ونؤيد الاقتراح الداعي إلى إنشاء وكالة جديدة موحدة تعنى بالمساواة الجنسانية يتولى رئاستها وكيل للأمم المتحدة العام.

وفي هذا السياق، أود أن أشدد على أهمية إشراك المرأة في كل مراحل إدارة الأزمات: منع نشوب الصراع، حفظ السلام وبناء السلام، ناهيك عن محادثات السلام. وسأضرب مثلاً على ذلك: مبادرة الشرق الأوسط التي أطلقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وأعتقد أن التعاون بين النساء الإسرائيليات والفلسطينيات في إطار تلك

الخاص للأمم المتحدة دورا محوريا. وإننا نشجع جميع الأطراف على المساهمة البناءة في إيجاد حل لتلك المشكلة.

واسمحوا لي أن أؤكد أمام الجمعية العامة أن فنلندا تؤيد وجود أمم متحدة أقوى من أجل عالم أفضل. وعلينا يتوقف الوفاء بالتزاماتنا لتحقيق الأمن الأفضل والتنمية المستدامة والاحترام لحقوق الإنسان لكل الشعوب. وأود أن أعرب عن أقصى دعمنا للأمين العام، السيد بان كي - مون، في بذل تلك الجهود.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية فنلندا على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطحبت السيدة تاريا هالونين، رئيسة جمهورية فنلندا إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد قربانغولي بيرديمحمدوف، رئيس تركمانستان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ستستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس تركمانستان.

اصطحب السيد قربانغولي بيرديمحمدوف، رئيس تركمانستان، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد قربانغولي بيرديمحمدوف، رئيس تركمانستان، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس بيرديمحمدوف (تكلم بالروسية): بالنيابة عن شعب وحكومة تركمانستان، أود أن أعرب عن أطيبي تمنياتي لجميع الأعضاء وأن أهنئهم بمناسبة افتتاح الدورة الثانية والستين للجمعية العامة.

عاليا حقيقة أن رئيس الجمعية العامة جعل من هذا الموضوع إحدى أولوياته.

نحن بحاجة إلى تعاون دولي فعال في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار. وعلى سبيل المثال، نظرا لعدد الضحايا الذين يسقطون في الصراعات المعاصرة، فإن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تمثل في الواقع أسلحة دمار شامل. وفنلندا، إلى جانب ١٥٠ دولة أخرى، تؤيد العملية التي تهدف إلى اعتماد معاهدة دولية بشأن الاتجار بالأسلحة.

وللأمم المتحدة دور أساسي في حل الأزمات في كل أنحاء العالم. وقد اطلعنا هذا الصباح على الأنباء القادمة من بورما/ميانمار، حيث يتعرض كفاح الشعب من أجل الحرية وحقوق الإنسان للقمع. ويجب أن نتصدى لذلك. وأنشطة الأمم المتحدة بحاجة إلى دعمنا السياسي وإلى مواردنا.

إننا نقدر تصميم الأمين العام على البحث عن حل للأزمة في السودان. وبعد عملية حفظ السلام الجديدة في دارفور، سيصبح مجموع أفراد قوات الأمم المتحدة أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ فرد. وهذا العدد اللافت للانتباه يقدم برهاننا على تمتع الأمم المتحدة بثقة المجتمع الدولي. ونحن نرحب بقرار مجلس الأمن ١٧٧٨ (٢٠٠٧)، المعتمد يوم أمس، بشأن الوجود الدولي في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى.

ولكي نحقق النجاح في إدارة الأزمات، سنحتاج إلى الشراكات والمسؤوليات المشتركة. ومن أمثلة ذلك، الشراكة القيمة للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي مع الأمم المتحدة. والدعم من جانب الأطراف الفاعلة المحلية والإقليمية أساسية لنجاح الأمم المتحدة في حفظ السلام.

إننا نحن الأوروبيين نرى أن حل مسألة مركز كوسوفو يتسم بأهمية أساسية. وفي تلك العملية، أدى الممثل

تعزز مشاركة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التقارب بين مُنح الدول إزاء القضايا، وتحمي بذلك بيئة مؤاتية على الصُّعد السياسية والدبلوماسية والقانونية لإيجاد الحلول من خلال الجهود المتضافرة.

وفي هذا السياق، أعتبر أن القرار المتخذ مؤخرا بإنشاء مركز إقليمي للدبلوماسية الوقائية يمثل معلما هاما. وإن لعللى ثقة أن افتتاح المركز، المقرر في نهاية هذا العام، سيكون إيذانا بمرحلة جديدة من جهودنا وجهود جيراننا لتأمين السلام والأمن والاستقرار في منطقتنا.

وتركمانستان على أتم استعداد للتعاون البناء والمثمر مع المركز. ونحن نثق بأن عمله سيكون عاملا قويا وإيجابيا في حل المشاكل التي تواجهها منطقتنا. ونحن نقدر تقديرا عميقا القرار القاضي بإنشاء المركز في عشق أباد، عاصمة تركمانستان المحايدة. ونرى في ذلك تعبيراً عن ثقة المنظمة ببلدنا. وإذ نضع في اعتبارنا مسؤوليتنا الكبيرة، أؤكد للجمعية على أن بلدنا سيبدل كل ما هو لازم لجعل المركز يعمل بصورة فعالة ومثمرة.

وبالرغم من التغيرات الحالية في العالم، فإن المثل الإنسانية السامية للأمم المتحدة ومبادئ ميثاقها ينبغي أن تظل الركيزة الأخلاقية والقانونية للنظام الدولي. وعلى هذا الأساس وحده يمكن النظر في المسائل المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة. وينبغي أن يكون إصلاح الأمم المتحدة بأكملها إصلاحا ذا مغزى وهادفا ومطابقا للوقائع الموضوعية للعصر. وفي هذا الصدد، تؤيد تركمانستان الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والأمن العام للمنظمة لجعل أعمال المنظمة أكثر ديناميكية وفعالية وشفافية وديمقراطية.

وفي ذلك السياق، فإن تركمانستان تشارك الرأي القائل إن من الضروري زيادة تحسين هيكله مجلس الأمن وتطوير تفاعل أوثق وأكثر فعالية بين مجلس الأمن والجمعية

واسمحوا لي أن أعثنم هذه الفرصة لأهنئ السيد بان كي - مون بانتخابه لمنصب الأمين العام وأن أتمنى له كل النجاح في الاضطلاع بمسؤولياته الشاقة.

وأود كذلك أن أهنئ السيد سيرجان كريم على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة. وإن لعللى ثقة بأن عمل الجمعية العامة بقيادته سيكون فعالا ومثمرا.

لقد اعتبرت تركمانستان، منذ الأيام الأولى لاستقلالها، أن مثل الأمم المتحدة تتوافق تماما مع آمالنا فيما يتصل بالعلاقات مع المجتمع الدولي. والمبادئ الأساسية للمنظمة - صون السلم والمساواة في الحقوق واحترام سيادة جميع الدول وحققها في اختيار طريق تنميتها - شكلت الأساس لسياسة بلدنا الخارجية، التي أصبح فيها التعاون مع الأمم المتحدة من المجالات ذات الأولوية.

وقد أثبت مرور الزمن أن خيار بلدنا كان صائبا ويستند إلى أساس صحيح. وخلال ١٥ عاما من التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، وجدت تركمانستان مكانها على الساحة الدولية واكتسبت خبرات قيمة في التفاعل مع المجتمع العالمي وتطوير علاقات الانسجام والمساواة والاحترام المتبادل مع الأمم الأخرى. ولنا كل الحق أن نعزز بحقيقة أنه داخل جدران هذه القاعة تم اعتماد القرار ٨٠/٥٠ (أ) بشأن الحياد الدائم لتركمانستان، المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وكان ذلك حدثا تاريخيا بالنسبة لبلدنا. وليس من قبيل المبالغة أن ذلك القرار بشأن الحياد أصبح الأساس الذي استندت إليه سياستنا الخارجية وأدى دورا رئيسيا في صياغة سياستنا الوطنية.

وسيستمر التعاون مع الأمم المتحدة في دفع سياستنا الخارجية. وفي هذا السياق، أود التأكيد على أن هذا التعاون يثري علاقاتنا الثنائية والمتعددة الأطراف ويجعلها أكثر جدوى. ويظهر ذلك بجلاء أكبر في الشؤون الإقليمية، حيث

لجميع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية التي دعمت الوثيقة.

ولكن يلزمنا أن ندرك أن آسيا الوسطى ليست معزولة. فلدى منطقتنا آلاف الصلات التاريخية والعرقية والإنسانية مع الدول المجاورة. وفي هذا السياق، فإن اهتمام تركمانستان بالحوادث الحاصلة في أفغانستان اهتمام مبرر. ونحن نبتهج لنجاح الشعب الأفغاني في بناء حياة آمنة؛ ونشعر بالصعوبات التي يواجهها بوصفها صعوباتنا بالذات. وتقدم تركمانستان المساعدة لأفغانستان في إعادة بناء اقتصادها، بتوفير التدريب المهني، وفي تشييد المرافق الاجتماعية وفي توفير النفط والطاقة لبعض المقاطعات في البلد. ونحن، بالترافق مع المجتمع الدولي ومع الأمم المتحدة، نسعى سعياً جاداً للمساعدة في تحقيق الاستقرار في أفغانستان وفي مساعدة الشعب الشقيق لذلك البلد على تحقيق السلام والرفاه.

ومن الناحية الجغرافية، تقع تركمانستان على نحو ملائم في مفترق طرق أوروبا وآسيا. وقام بلدنا، خلال أعوام استقلاله، ببناء بنية تحتية عصرية للنقل والاتصالات. وهذه البنية التحتية بوصفها عنصراً هاماً للتجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية، قد تصبح أيضاً عاملاً يؤدي إلى تنشيط كبير ومزيد من تطوير التفاعل الثقافي بين المناطق، مما يعزز بالتالي التقارب والتفاهم المشترك بين الدول. وتلك الروح تحدد تركمانستان إستراتيجيتها الدولية للطاقة، الرامية إلى تطوير نظام لخط أنابيب عديدة يرمي إلى إيصال موارد تركمانستان من الطاقة إلى الأسواق الدولية على أساس مستقر وطويل الأجل. وهذه الإستراتيجية ليست رهناً بأي ظروف سياسية أو بأي نوع من الانحياز الأيديولوجي. وموقفنا إزاء هذه المسألة موقف يتعلق بالمبدأ وبالشفافية الكاملة. ونحن نؤيد تنفيذ المشاريع المبررة اقتصادياً لخط الأنابيب التي من شأنها أن تضمن توفير الأمن، بما في ذلك

العامية. ونحن نؤيد إصلاح الأمم المتحدة وجعلها منظمة أقوى وتعزيز عملها وتوسيع دور مجلس الأمن ووظائفه بوصفه ضامناً للسلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي.

إن المركز المحايد لتركمانستان ومذهب سياستها الخارجية المتمثل في عدم الانتساب لأي تكتل ورفضها استخدام القوة بوصفها وسيلة لتسوية المنازعات الدولية أمور تحدد مسبقاً موقفنا في ما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالسلام والأمن. وفي هذا السياق، فإن تركمانستان تؤيد تأييداً كاملاً الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ومنظومات إيصالها والتكنولوجيا ذات الصلة. وبناء على ذلك، ظلت تركمانستان تتخذ خطوات عملية مستمرة وستواصل اتخاذ هذه الخطوات لضمان تنفيذ الإطار القانوني الدولي بشأن منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتعلن تركمانستان، في تشريعاتها، رفضها حيازة أو صنع أو تكديس أو نقل الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وغيرها من أنواع أسلحة الدمار الشامل أو التكنولوجيا ذات الصلة. وفي عام ٢٠٠٥، قرر مجلس الشعب في تركمانستان اعتماد بيان بشأن دعم مبادرات المنظمات الدولية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وفي العام الماضي، وفي سيميالاتينسك، وقعت تركمانستان، بالترافق مع الدول الأخرى في المنطقة، على المعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وتلك الوثيقة فريدة من عدة نواح نظراً لأنها تعلن، للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية، إنشاء منطقة واسعة خالية من الأسلحة النووية على خريطة نصف الكرة الشمالي. والجدير بالذكر أن مبادرتنا المشتركة تستلهم تطلعات أغلبية البلدان وأنها لقيت إشادة كبيرة من المجتمع الدولي وأيدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة. وأود أن اغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا

إننا ملتزمون التزاما كاملا بأهداف بروتوكول كيوتو، ونحن على استعداد للتعاون مع جميع الشركاء الدوليين في تنفيذ أحكام البروتوكول.

وتركمانستان، بوصفها عضوا كاملا في المجتمع الدولي، تقوم بتطوير أساس ديمقراطي وقانوني بشكل حقيقي لدولتها الوطنية. واكبر قيمة لمجتمعنا هو الفرد وحقوقه وحرياته. واليوم، يكمن هذا الأمر في جوهر سياسة دولتنا.

إن العمليات الرامية إلى إضفاء المزيد من الطابع الديمقراطي على الحياة العامة والسياسية وإنشاء مجتمع مدني وإدخال آليات انتخابية عصرية وتشكيل هيئات الحكومة المحلية تكتسي زخما. ويجري بحث ابتكاري وبناء عن التوازن المعقول بين سلطة الدولة والمجتمع بأسره. ونحن لا نحاول أن نعجل بالعملية، ولا ندفع بالعملية إلى إطار زمني مصطنع. والأمر الأكثر أهمية هو أن العملية أصبحت لا رجعة فيها وتنال الاعتراف والتأييد في داخل البلد وخارجه على السواء. وفي هذا الصدد، نقدر تقديرا كبيرا المساعدة التي تقدمها لنا المنظمات الدولية عموما والأمم المتحدة خصوصا.

واليوم، فإن تركمانستان منفتحة على العالم؛ وهي منفتحة على الشراكة الواسعة النطاق في جميع مجالات النشاط. إن بلدي على استعداد، بالتعاون مع بقية الأسرة الدولية، للعمل على النهوض بمبادئ القانون الدولي والمثل الإنسانية والعدالة والتسامح والاحترام المتبادل، وكلها عوامل مؤثرة في العلاقات بين الدول في عصرنا الحديث.

إن مركز الحياد الدائم الذي يتمتع به بلدي يفرض عليه التزامات هامة في مجال السياسة الخارجية كما يدفعه إلى رسم سياسات ملائمة في المجال الاجتماعي وفي العلاقات الخارجية. وفي هذا السياق أود أن أؤكد أن حياد تركمانستان لا رجعة فيه وأننا ملتزمون التزاما صارما بما يترتب على ذلك من نتائج. إننا عازمون على إتباع هذا

السلامة البيئية. وذلك سيحدد الطابع المتعدد المسارات لهذه المشاريع. وفي هذا السياق، تؤيد تركمانستان الاستخدام المتبادل الفائدة لموارد الطاقة من جانب المصدرين والمستهلكين على السواء.

وانطلاقا من هذا الرأي، نحن مقتنعون بان تنفيذ المشاريع الرامية إلى إيصال طاقة تركمانستان إلى الأسواق الدولية ستوفر دافعا آخر لتنشيط التجارة بين الدول والتجارة الإقليمية والعلاقات الاقتصادية. وذلك سيعمل أيضا على تعزيز المزيد من النمو الاقتصادي في البلدان التي يمر بها خط الأنابيب ويساعد على تسوية المسائل المتعلقة بتوفير الضوء والحرارة، وتطوير الإنتاج والبنية التحتية الاجتماعية وإيجاد الوظائف، وهو الأمر الذي سيؤثر، في نهاية المطاف، تأثيرا إيجابيا على المناخ السياسي الشامل داخل المنطقة وخارجها.

إن تركمانستان تنظر بغاية الجدية إلى مسألة الحماية البيئية ونطاق كامل من المسائل الأخرى التي يتعين أن تعالج بمشاركة قدرات المجتمع الدولي بأسره. وفي هذا السياق، تؤيد جهود الأمين العام الرامية إلى تعزيز وتطوير تعاون دولي واسع بغية إيجاد حل شامل لهذه المشكلة العالمية. وتحقيقا لتلك الغاية، تتخذ تركمانستان خطوات محددة على المستوى الوطني. ويخصص سنويا لحماية البيئة مبلغ يصل إلى ٢٠٠ مليون دولار في الميزانية الوطنية. ووافق بلدنا على تشريعات تحدد معايير لمنع التلوث البيئي، وهو يقوم بإدخال التكنولوجيا لضمان السلامة البيئية لقطاعنا الرئيسي، وهو صناعة النفط والغاز. ولأكثر من ١٠ أعوام، ظلت تركمانستان بالفعل تنفذ برنامجا وطنيا واسع النطاق بعنوان "الحزام الأخضر"، مما أسفر عن زراعة ملايين الأشجار على آلاف الهكتارات في جميع أنحاء البلد.

وأكثر ما تكون فيه هذه الحقيقة الجديدة وضوحا هو عمل الأمم المتحدة الذي لا يمكن الاستغناء عنه. إننا نواجه اليوم مخاطر عدة منها علي سبيل المثال لا الحصر الفقر والتنمية غير المتوازنة والتسليح وانتشار الأيدلوجيات التي تدعو للكرهية وجرائم الفضاء الإلكتروني مما يجعل التحديات الجديدة حسيمة وذات طبيعة مختلفة. ولهذا يجب على الدول منفردة والمجتمع الدولي ككل العمل على إيجاد السبل اللازمة للتعامل مع الواقع الجديد والاستجابة الفعالة للتحديات الجديدة.

منذ سبعة أعوام، وفي نفس مبني الأمم المتحدة هذا، خطت الدول كافة خطوة تاريخية بإعلان عزمها على إنهاء الفقر والأمية ووضع حد لتدهور البيئة وتحسين الأوضاع الصحية وتعزيز المساواة بين الجنسين. هكذا كانت استجابتنا لتحديات العصر، وها نحن هذا العام في منتصف الفترة الزمنية المحددة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (أي ٢٠١٥). ويمكن القول بأن ما يزيد عن ١٣٠ مليون شخص قد خرجوا من دائرة الفقر المدقع في الأعوام القليلة السابقة وأن تغييرا ايجابيا حدث في مجال التعليم الابتدائي لصالح الأطفال الفقراء وفي مجال توفير اللقاح للأطفال وتحسين فرص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز في الحصول علي العقاقير المضادة للفيروسات الرجعية.

ومع كل ذلك، فإن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يظل في مجمله بطيئا وغير متوازن. ويجب علينا مضاعفة جهودنا بشكل عاجل إذا أردنا الوفاء بتعهداتنا.

لقد فرض علينا القرن الحادي والعشرون أيضا مواجهة التحديات الناجمة عن تدهور البيئة، فلا يزال الاحترار العالمي يؤثر على جميع مناحي الحياة، من النمو الاقتصادي والاجتماعي إلى تغير الموائل البشرية وأنماط

النهج بكل تصميم وسنظل دائما نتطلع إلى التعاون الدولي بغية تحقيق الأولويات الاستراتيجية للمجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة اشكر رئيس تركمانستان على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد قربانغوكي بيرديمخدوف إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد روسيلي (أوروغواي).

خطاب السيد فالداس أدامكوس، رئيس جمهورية ليتوانيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية ليتوانيا.

أصطحب السيد فالداس أدامكوس، رئيس جمهورية ليتوانيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يسرني، بالنيابة عن الجمعية العامة، أن أرحب بفخامة السيد فالداس أدامكوس، رئيس جمهورية ليتوانيا وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية.

الرئيس أدامكوس (تكلم بالانكليزية): إن مما يلهم

الإنسان أن يجيئ إلى هذا المحفل، المرة تلو الأخرى، وهو يلاحظ أن ما يجمع بين الأمم من مختلف بقاع العالم أكثر مما يفرق بينها. حقا، إننا متوحدون في رؤيتنا لعالم خال من العنف، يتمتع فيه كل فرد بحرية الاختيار وتحترم فيه الكرامة الإنسانية. ونحن متوحدون أيضا في تطلعاتنا إلى مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، لأننا ندرك في زمان العولمة هذا أن أي خطر يتهدد دولة ما هو بمثابة خطر على جميع الدول.

وتقوم سياستنا منذ أن نلنا استقلالنا عام ١٩٩٠ على ضرورة الاندماج الفعال في النظام الدولي. ولعل خير شاهد علي نجاحنا في ذلك المضمار هو نيلنا عضوية كل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. كما أننا نتصدى الآن لتحمل مسؤوليات متزايدة في حقل الأمن والتنمية المستدامة والاستقرار في منطقتنا وفي المناطق الأخرى. كذلك ينشط بلدي في جبهة الحرب على الإرهاب، بما في ذلك المساهمة في استعادة استقرار وأمن العراق. فضلا عن ذلك، تتولى قيادة أحد أفرقة إعادة إعمار المقاطعات في مقاطعة غور بأفغانستان. وعلى مدى العامين الماضيين، ضاعفت ليتوانيا ميزانيتها المخصصة للمعونة الإنمائية والتزمت بزيادتها إلى ٠,٣٣ في المائة من إجمالي دخلها الوطني بحلول عام ٢٠١٥. وقد حفزت مساهمتنا في الأمن العالمي وتحقيق رؤية الشمول وبناء "أوروبا موحدة وحررة" ليتوانيا إلى التقدم بالترشيح لرئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ٢٠١٠.

وإن كانت ليتوانيا، ومنطقة بحر البلطيق بوجه عام، تمثل قصة نجاح من حيث توطيد أقدامها في البيئة العالمية الجديدة، فليس ذلك حال بعض البلدان في منطقتنا. ولا نملك إلا أن نخمن السبب في تصور تلك البلدان لخطر وطني يشكله دمج الديمقراطيات على حدودها. ونشعر بالأسف لمجتمع بأسره حين تختار حكومته أن تنفق ثروات البلد الطبيعية على المدافع بدلا من إنفاقها على الإصلاحات الديمقراطية. وواضح أننا لا ينبغي أن نتسامح مع محاولات تزييف الحقائق التاريخية عن الاحتلال السوفييتي لدول البلطيق أو عن إنكار المجاعة التي أحدثت عمدا في أوكرانيا وأودت بأرواح الملايين.

وليس التكيف قط بالأمر السهل. لذلك نرى أن الأمم المتحدة يمكن أن تساعد الدول الأعضاء على الاندماج بكفاءة في النظام الدولي، كما يفعل الاتحاد الأوروبي بالفعل

الهجرة. والواضح أن الزمن لا يعمل لصالحنا. ونحن وإن كنا قد اتخذنا بعض التدابير بغية تكيف سياساتنا مع الوضع الناجم عن التغيير المناخي، فإن من الواضح أن تحركنا يتسم بالبطء وبكثير من التردد. ولذلك فإن ليتوانيا تؤيد الأمين العام في تركيزه على التغيير المناخي كواحد من التحديات العالمية التي تتطلب جهودا عالمية موحدة. ونرى أن الأمم المتحدة في هذا المجال هي المحفل الملائم للتفاوض بشأن الجهود المستقبلية على النطاق العالمي.

بيد أن كل هذا قد لا يكون كافيا. وما من شك عندي في أن العالم يحتاج إلى نظام عالمي أكثر تماسكا وشمولا لإدارة البيئة. وينبغي تعزيز هذا النظام بإنشاء منظمة للبيئة تابعة للأمم المتحدة على أساس برنامج الأمم المتحدة للبيئة بولاية معدلة. وبمناسبة مؤتمر بالي المعني بتغيير المناخ المزمع عقده في كانون الأول/ديسمبر، أدعو جميع البلدان أن تأتي إلى طاولة المفاوضات التي ستجري في وقت لاحق من هذا العام واضعة نصب أعينها ضرورة الوصول إلى اتفاق عالمي شامل بحلول عام ٢٠٠٩ للعمل به في الفترة التي تعقب عام ٢٠١٢. هذا وتبذل ليتوانيا قصارى جهدها حتى قبل اعتماد اتفاقية كهذه للوفاء بالعهد الذي قطعه الاتحاد الأوروبي على نفسه بتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠ قياسا بما كانت عليه عام ١٩٩٠.

لقد بدأنا في التركيز على مصادر الطاقة المتجددة والمحلية. ويتوقع أن ترتفع حصة هذه المصادر من مجموع الطاقة المستعملة في ليتوانيا إلى ١٢ في المائة بحلول عام ٢٠١٠. كذلك قمنا في العام السابق وحده بزراعة الأشجار على مساحة ٢١ ٠٠٠ هكتار أي ما يساوي ٠٠٠ ٣٢ ملعب لكرة القدم وهي رقعة بالغة الكبر إذا قيست بالمساحة الكلية لليتوانيا. كل هذه، على سبيل المثال لا الحصر، بعض الخطوات الملموسة التي اتخذها بلدي تعبيرا عن أرادته السياسية لمواجهة التحديات العالمية الجديدة.

ونرحب بجميع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتبسيط وإصلاح نظام مشتريات حفظ السلام.

وأشجع الأمم المتحدة على مواصلة تعزيز قدراتها وتطويرها واستخدامها في مجال المساعي الحميدة ومنع نشوب الصراعات، على النحو المتوخى في البيان الختامي للقمّة العالمية لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠). ومن شأن ذلك أن يمكننا من التصدي لكثير من المسائل على نحو أكثر كفاءة، ونرجو أن يمكننا من تجنب القيام بعمليات باهظة التكلفة لحفظ السلام.

ومن الأهمية بمكان للسلام والأمن العالميين منع انتشار الأسلحة النووية والعمل على نزع السلاح النووي وفقا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويلزم أن نعزز سلطة هذه المعاهدة. وستدعم ليتوانيا العملية المؤدية إلى إعداد معاهدة دولية ملزمة للتجارة في الأسلحة. كما ستواصل ليتوانيا زيادة تقديم المساعدة العملية والتمويل لمشاريع إجراءات نزع الألغام الدولية وتنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وقد انقضى عامان على اعتماد البيان الختامي للقمّة العالمية، الذي أفاض في مفهوم مسؤولية الحماية، ومع ذلك فإننا تباطأنا أكثر مما ينبغي في الرد على الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان والفظائع الجماعية. ولم يعد ممكنا أن يقتصر مبدأ المسؤولية عن الحماية على الورق. لذلك نشجع الأمين العام على متابعة البيان الختامي للقمّة العالمية واتخاذ التدابير لتفعيل ذلك المبدأ.

ولن تكون الأمم المتحدة فعالة ومؤثرة حقا ما لم يتم إصلاحها وتتسم بالاستباقية. وبغير ذلك لن تتمتع الأمم المتحدة بالدعم والتمويل اللازمين، ولن تحظى بثقة الناس.

يشارك جيرانه في هذه العملية من خلال مختلف الأدوات وأشكال التعاون مع دول الحوار.

بيد أن استعدادنا للوقوف ومخاطبة الدول بصراحة إذا ما تخطت الحدود يشكل أيضا عنصرا لا غنى عنه من تلك العملية. وينبغي أن نسأل أنفسنا: أين أخفقنا، حتى سُمح بقتل مئات الألوف من الأبرياء في دارفور؟

وتحدث الصراعات اليوم في كل قارة من القارات، وتترتب عليها عواقب وخيمة بصفة خاصة في أفريقيا والشرق الأوسط. غير أن بعض الصراعات في العالم أقل بروزا. ولكن ذلك لا يجعلها أقل خطرا. فالصراعات المجددة في شرق أوروبا وجنوب القوقاز قد تصبح ساخنة جدا ذات يوم ما لم نتصرف على الفور. ونرى من غير المقبول أخلاقيا أن يبقى المجتمع الدولي غير عابئ بالصراعات المجددة في منطقة مجموعة جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا. ولعلنا لا ننسى أن الصراعات ليست وحدها هي المجددة، بل حياة وأحلام السكان المقيمين في مناطق الصراع الزائف المذكورة مجمّدة أيضا. وهنا ينبغي أن تكون الأمم المتحدة أكثر ظهورا وأكثر صراحة. وينطبق هذا أيضا على كوسوفو، التي يجب أن تستبعد منها المحاولات لإيجاد صراع مجمّد آخر فيها.

ولا يجب على الدول وحدها أن تتكيف مع الوقائع المتغيرة الجديدة، بل يجب ذلك على الأمم المتحدة نفسها أيضا. ونشجع الأمين العام على مواصلة إصلاح الأمم المتحدة، ولا سيما زيادة توحيد نظام عمل المنظمة واتساقه وفعاليتها، مع التقيد بأرفع معايير السلوك والأخلاق. ويجب أن نشرع في اتخاذ إجراءات فعلية لتطبيق إصلاح الأمم المتحدة. وأعرب للأمين العام عن كامل دعمي في هذا السياق. وينبغي أن أشيد به لجرأته في التفكير ورؤياه التقدمية للإصلاح في مجال حفظ السلام التابع للأمم المتحدة.

دبلوماسية عظيمًا جعل أفريقيا إحدى أولوياته، ولا سيما في ذروة الصراع من أجل التحرير في الجنوب الأفريقي.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر صاحبة السعادة الشيخة هيا راشد آل خليفة، من البحرين، على رئاستها لأعمال الدورة الحادية والستين بشكل نموذجي. ومن بين منجزاتها إعطاء دفعة لإصلاحات الأمم المتحدة التي طالب بها مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وكان من دواعي الاحتباط أن تتراش سيدة أعلى مناصب الجمعية العامة بعد قرابة ثلاثة عقود من سيطرة الذكور. وأرجو ألا يستغرق هذا الجهاز من جديد مدة ماثلة ليتخذ من امرأة ممتازة رئيسة له.

وأود الآن أن أهني السيد بان كي-مون الذي ينتمي لجمهورية كوريا على انتخابه أمينًا عامًا ثامنًا للأمم المتحدة. واثق بأنه سيواصل على الأساس المتين الذي أرساه سلفه، كوفي عنان من غانا، الذي أود أن أوجه له الشناء على الكيفية التي أدار بها المنظمة خلال فترة ولايته. إن أفريقيا فخورة به، وأرجو له التوفيق في مساعيه الحالية والمقبلة.

إن عالمنا يواجه مشاكل كثيرة. ومن بين هذه المشاكل الفقر المدقع الذي تعانیه غالبية سكان العالم، والتخلف والصراع والاتجار بالبشر وتغير المناخ والإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتفاوت بين الجنسين. ومع أن بعض هذه التحديات لم يظهر إلا مؤخرًا، فغيرها ملازمة لنا من أقدم العصور. ولا يمكن تبديد هذه التحديات بكاملها داخل الحدود الوطنية أو على الصعيد الإقليمي. ولا يمكن حلها إلا على الصعيد المتعدد الأطراف، على أن تتعهد جميع الأطراف الفاعلة في الاضطلاع بأدوارها. ولهذا السبب تؤيد زامبيا أن تكون الأمم المتحدة قوية ومتماسكة. وتتفق مع توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق

إن القدرة على التكيف من سمات الأقوياء. والتكيف هو أقل ما يمكننا عمله من أجل الأجيال المقبلة. وتقع مسؤولية ذلك على عاتق جميع الدول وعلى المجتمع الدولي ذاته.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية ليتوانيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحِب السيد فالدوس أدامكوس، رئيس جمهورية ليتوانيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب للسيد ليفي باتريك مواناواسا، رئيس جمهورية زامبيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لرئيس جمهورية زامبيا.

اصطُحِب السيد ليفي باتريك مواناواسا، رئيس جمهورية زامبيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب بصاحب الفخامة السيد ليفي باتريك مواناواسا، رئيس جمهورية زامبيا، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية.

الرئيس مواناواسا (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية بأن أنقل تهنئي الحارة إلى السيد سرجيان كريم على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. ولدى وفدي ثقة بأنه بما له من خبرة واسعة سيدير دفة الدورة بنجاح شديد. وتؤكد زامبيا له دعمها الكامل خلال فترة ولايته.

وأود الآن أن أؤبن السيد كورت فالدهايم، الأمين العام الرابع للأمم المتحدة، وبعد ذلك رئيس النمسا، الذي توفي في ذة حزيران/يونيه ٢٠٠٧. فقد كان في نظرنا

الرفيع المستوى بشأن هذه المسألة. بل إن آثار تغير المناخ قد بدأ الشعور بها بصفة رئيسية من جانب البلدان النامية. وعلى سبيل المثال، الجنوب الأفريقي يعاني من حالات عجز حادة في الأغذية بسبب السيول في بعض المناطق والجفاف الشديد في أجزاء أخرى من المنطقة.

ومشكلة تغير المناخ قضية عالمية تقتضي عملا عالميا في سياق الأمم المتحدة المتعدد الأطراف. وبصفة زامبيا من الموقعين على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو، فقد اتخذت زامبيا بالفعل عدة تدابير لتنفيذ تلك الصكوك الدولية. وفي هذا الصدد، قدمنا تقريرنا الوطني الأول عن الاتصالات في عام ٢٠٠٤. كما اتخذنا خطوات ثابتة للتوعية العامة بشأن مشكلة تغير المناخ حتى يمكن لشعبنا أن يتكرر تدخلات محلية مناسبة.

وفيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى التكيف مع تغير المناخ، انتهت زامبيا من فورها من صياغة برنامج عملها الوطني للتكيف. وسوف يساعدنا هذا البرنامج على تحديد أكثر قطاعات اقتصادنا تعرضا، فضلا عن أنشطة التكيف المطلوبة للتخفيف من حدة الآثار الضارة لتغير المناخ. ولهذا السبب، نهب بالمجتمع الدولي أن يكفل تفعيل صندوق التكيف بموجب اتفاقية تغير المناخ، الذي طال أمد إنشائه.

ومع تشديدنا على التكيف، فنحن نتعهد أيضا بخفض الانبعاثات من المصادر الصناعية وغيرها. وندعو البلدان الصناعية، التي لها تاريخ في إنتاج هذه الانبعاثات، أن تتخذ خطوات جدية للتقليل منها. ونرى أن الحالة الآن خطيرة وأن المصالح الوطنية الضيفة في هذا الشأن لا بد من التخلي عنها منذ الآن.

وزامبيا بوصفها بدا ناميا تحتاج إلى المساعدة لتعزيز قدرتها في مجالات التكيف الرئيسية كالباحث العلمي والإنذار المبكر والاستجابة السريعة، للتصدي لآثار تغير المناخ

منظومة الأمم المتحدة في أن الأمم المتحدة بحاجة ماسة إلى مزيد من الاتساق والتعاضد. وسيمكنها هذا من أداء عملها يدا واحدة والكفاءة في استعمال علميتها الفريدة وحيادها وقدرتها على العمل.

علاوة على ذلك، تدعم زامبيا الإصلاحات الجارية في الأمم المتحدة. وبصفة خاصة، نرحب بالولاية الممنوحة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لزيادة فعاليته في تنفيذ واجباته، التي تشمل صياغة توصيات السياسات العامة بشأن المسائل الدولية والاجتماعية، فضلا عن تنسيق أنشطة الوكالات المتخصصة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والمجالات المرتبطة بهما. وفي هذا الصدد، ينبغي المضي في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ومنظمة التجارة العالمية ينبغي تعزيزها: ونرحب بالعمل الجاري في هذا المجال.

وينقلني هذا إلى مسألة أخرى: إصلاح مجلس الأمن. وقد ظلت هذه المسألة بلا حل لمدة تتجاوز عقدا من الزمان. ولا يمكن أن يكتمل إصلاح الأمم المتحدة دون إصلاح مجدي لمجلس الأمن. وأي مقترحات جديدة لإصلاح هذا الجهاز الحيوي ينبغي أن تنظر جديا في دعوة أفريقيا إلى إنشاء مقعدين دائمين لهما سلطة حق النقض كاملة. وتدرك أفريقيا أن حق النقض أداة غير ديمقراطية وكانت تفضل إلغائه تماما. غير أنه ما زال الآخرون يصرون على الاحتفاظ بحق النقض، فينبغي أن تتمتع به أفريقيا أيضا. أما الوضع القائم فغير مقبول. وأرجو أن يتم هذا الجانب من عملية الإصلاح بنجاح خلال مدة ولاية السيد السيد كريم.

ومسألة تغير المناخ من الأهمية بمكان لسكان كوكبنا الحاليين وفي المستقبل. ومن الملائم لذلك أن يكون أحد مواضيع هذه الدورة هو الاستجابة لتغير المناخ. وأثنى على الأمين العام لتنظيمه اجتماع ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧

الأمهات بمقدار ثلاثة أرباع، وإدماج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات وبرامج البلد وعكس فقدان الموارد البيئية. إن هدفنا الآن هو ترجمة الإنجازات الاقتصادية إلى تحسن ملموس في نوعية حياة شعب زامبيا. وهذا الهدف منصوص عليه في رؤية زامبيا لعام ٢٠٣٠، والتي تهدف إلى رفع مستوى البلد إلى وضع الدخل المتوسط، والحد من الجوع والفقر بنسبة كبيرة، وتشجيع بناء اقتصاد منافس وموجه إلى الخارج.

ولكن سيظل هذا الهدف بعيد المنال إذا لم يف شركاؤنا في التعاون بالتزامهم. وفي الحقيقة، من المحزن أن نلاحظ أن مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية قد انخفض بالقيمة الحقيقية بنسبة ١,٥ في المائة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، ولم تصل إلى نسبة ٧,٠ في المائة المستهدفة سوي خمسة بلدان مانحة. إنني أحث شركاء التعاون على الوفاء بالتزامهم. علاوة على ذلك، ورغم ترحيب زامبيا بالمناقشات والتقدم المحرز بشأن فعالية المعونة عقب إعلان باريس، نحن ندعو إلى تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية بطريقة أكثر كفاءة، ووفقا للإعلان.

ولا يمكن للمعونة أن تكون فعالة إلا إذا استؤصل الفساد. لذلك أعلنت حكومتي الحرب على هذا البلاء الاجتماعي. وعليه، أعتنم هذه الفرصة لأحث المجتمع الدولي على الامتناع عن توفير ملاذ آمن للزعماء الذين ينهبون الموارد الوطنية. ينبغي أن تعاد هذه الثروات غير المشروعة إلى البلدان التي نهبتم منها حتى يمكن استخدامها في مكافحة الفقر.

تدين زامبيا الإرهاب الدولي بكل أشكاله ومظاهره. ولهذا نطالب أعضاء المجتمع الدولي بالامتناع عن إيواء الإرهابيين. وتؤيد زامبيا من جانبها المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي.

الضارة. وعليه، تدعو زامبيا إلى الإسراع في تطوير ونقل التكنولوجيات الملائمة لمساعدتنا على مواجهة الآثار السلبية لتغير المناخ، وكذلك لوضعنا على طريق للنمو الاقتصادي يكون فيه الكربون منخفضا. كما ندعو إلى إطار مؤسسي أشمل للإدارة البيئية الدولية.

لقد رحب العالم النامي في عام ٢٠٠٠ بالأهداف الإنمائية للألفية باعتبارها استراتيجية شاملة لإخراج بلداننا من التدهور الاقتصادي والاجتماعي وإدماجنا بشكل أفضل في الاقتصاد العالمي. وفي منتصف فترة التنفيذ، لا تزال بلدان عديدة بعيدة عن تحقيق معظم الأهداف. وذلك رغم تحسن الأداء الاقتصادي المسجل في بعض البلدان النامية في أعقاب المبادرات الأخيرة لتخفيف عبء الديون، إضافة إلى استمرار الإدارة الاقتصادية الحكيمة.

ولتوضيح هذه النقطة، نما الاقتصاد في زامبيا بنسبة ٦,٢ في المائة العام الماضي، وانخفض التضخم فيها إلى مستوى الرقم الواحد لأول مرة منذ ٣٠ عاما. ولكن هذه المكاسب الاقتصادية لم تترجم إلى انخفاض كبير في معدل الفقر، الذي يبلغ ٦٨ في المائة. وكذلك فإن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والآثار السلبية لتغير المناخ، تقوض جهود زامبيا الإنمائية.

فيما يتعلق بوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فقد أعلنت حكومتي أنه أزمة وطنية تتطلب تخفيفا مستمرا وتدابير وقائية. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر جميع شركائنا في التعاون على دعمهم لزامبيا في مكافحة هذا الوباء والسل والملاريا.

ورغم هذه التحديات، أحرزت زامبيا من جانبها تقدما مطردا، ومن المرجح أن تحقق أغلب الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. والأهداف التي على الأرجح لن يتم تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥ هي خفض نسبة وفيات

التحدي الخطير. ووصولاً لهذه الغاية، ينبغي ألا نستمر في ترددنا وعدم مبالتنا إزاء هذه المسألة الخطيرة. كما ينبغي ألا نفوت الفرصة لفعل ما في وسعنا حتى نجعل العالم مكاناً أفضل للعيش فيه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس ووزير دفاع جمهورية زامبيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ليفي باتريك مواناواسا، رئيس جمهورية زامبيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إلياس أنطونيو ساكا غونسالس، رئيس جمهورية السلفادور

الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية السلفادور.

اصطحب السيد أنطونيو ساكا غونسالس، رئيس جمهورية السلفادور، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إلياس أنطونيو ساكا غونسالس، رئيس جمهورية السلفادور، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ساكا غونسالس (تكلم بالإسبانية): باسم شعب وحكومة السلفادور، أود أن أتقدم بخالص التهنية إلى السيد كريم على انتخابه بالإجماع لرئاسة هذه الدورة، متمنياً له كل التوفيق في الاضطلاع بولايته. وفي نفس الوقت، أود أن أعرب عن تقديري للعمل الدؤوب الذي يؤديه الأمين العام ونائبه، وندعوها إلى مواصلة بذل كل جهد ممكن لتعزيز الأمم المتحدة.

أود أيضاً أن أعرب عن امتناني للدور المهم الذي تضطلع به المنظمة، ولاسيما من خلال إسهامها في تسوية الصراعات وفي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية،

من خلال الهيئات الإقليمية، مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، تعزز البلدان النامية قدرتها على التعاون وأيضا على التفاوض الجماعي من أجل تحسين فرص الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو. وعليه، سنواصل خلال رئاسة زامبيا الحالية للجماعة توطيد تشكيل منطقة التجارة الحرة لهذه الجماعة بحلول عام ٢٠٠٨ باعتباره شرطا مسبقا للاتحاد الجمركي الإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، ستبحث زامبيا باسم الجماعة عن التمويل لإقامة البنية الأساسية الإقليمية والعبارة للحدود دعماً للترابط المطلوب بشدة في مجالات مثل المياه والنقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

إن مناطق عديدة تعاني من الصراعات، ومنها أفريقيا. ويؤثر هذا سلباً على قدرة البلدان على المشاركة في الساحة الاقتصادية العالمية. وسعياً لتحقيق السلام في منطقتنا دون الإقليمية، بدأت الجماعة في إنشاء لواء احتياطي، سيملك القدرة على دعم عمليات السلام. وأملنا أن يقدم المجتمع الدولي الدعم اللازم إلى هذا اللواء لتمكينه من أداء ولايته.

والأفضل حتى من ذلك هو أن الجماعة وزامبيا تقدران مبادئ الديمقراطية والاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية المتكاملة باعتبارها الأساس الأمثل والسليم لتحقيق السلام والاستقرار. ولذلك ستواصل الجماعة تشجيع إجراء الانتخابات الحرة والتهيئة في المنطقة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بيردمحمدوف (تركمانستان)

في الختام، أود أن أؤكد مجدداً، بالنسبة إلى موضوع هذه الدورة، التزام زامبيا بالتعاون مع المجتمع الدولي في معالجة مشكلة تغير المناخ. وأملني الحقيقي هو أن نقوم جميعاً بأداء دورنا كاملاً، وحسب قدراتنا، في التصدي لهذا

وثمة مسألة يوليها بلدي اهتماماً خاصاً، وهي الهجرة الدولية، لما لها من أثر إيجابي على بلدان المنشأ، وبلدان المقصد كذلك، وخصوصاً إسهامات المهاجرين القيمة في الاقتصاد. وحكومة بلدي تبذل جهودها لرعاية السلفادوريين الذين هاجروا، حيث نساندهم من خلال سفاراتنا وقنصلياتنا. وفي هذا الصدد، فإننا نقدر تقديراً عالياً الاتفاقات والتوصيات المنبثقة عن الحوار الرفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن الهجرة الدولية والتنمية، الذي شدد على ضرورة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان للمهاجرين وأسرههم، الذين يجب أن يكونوا ركيزة أساسية في سياسة الهجرة الداخلية والخارجية للدول، بما في ذلك دول العبور.

ويسعدني أن أؤكد أن الجهود التي بذلتها لصالح المهاجرين السلفادوريين، لا سيما في الولايات المتحدة، قد حققت نتائج إيجابية، مثل تمديد برنامج وضع الحماية المؤقتة، الذي يضمن إصدار تصاريح العمل وإتاحة الفرصة للإقامة في ذلك البلد بدون مخاطرة بالتعرض للترحيل. وتبين تلك الجهود عزمي الراسخ على مواصلة التقدم بمبادرات وبذل الجهود من أجل تثبيت الهجرة لكل مواطنينا.

وفي منطقة أمريكا الوسطى، أحرزنا تقدماً ملموساً في ميادين مختلفة، ولكن لسوء الحظ، فإن الأخطار القديمة والمستجدة يمكن أن تؤثر سلباً على أمن مواطنينا وعلى استقرار بلداننا. ولذلك، لا بد وأن تتضافر جهودنا لاعتماد سياسات وطنية وإقليمية ودولية ملائمة.

وفي الوقت الحالي، يلاحظ المواطنون في معظم بلداننا، وأيضاً في الولايات المتحدة والمكسيك، أن أكبر الأخطار التي تواجه الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية تنبع من أنشطة العصابات التي تولد موجات من العنف والجريمة في تحدٍ لسافر للنظام القائم. وتلك العصابات المناوئة للمجتمع لا تتقيد بالأنماط التقليدية أو العادية للجريمة، وإنما تتجه تدريجياً إلى أشكال أكثر تعقداً للجريمة

ويتجلى نجاحها في عملية السلام في منطقة أمريكا الوسطى، على أساس اتفاق اسكيبولاس الثاني لسنة ١٩٨٧. ومؤخراً، احتفلت دول أمريكا الوسطى بالذكرى السنوية العشرين لتوقيع ذلك الاتفاق الذي أرسى ركائز عملية إحلال سلام راسخ ودائم في أمريكا الوسطى، بغية التوصل عن طريق الحوار إلى حل سلمي لأزمة المنطقة وتعزيز بناء السلام والتحول الديمقراطي في المنطقة.

وبعد عملية انتقالية طويلة من الحرب إلى السلام، ومن السلام إلى الديمقراطية، ومن ثم إلى الحرية، فإننا نركز جهودنا اليوم على تنفيذ نموذج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يتصف بالعدل والإنصاف. وبصفة خاصة، فإننا نتكلم عن عملية اندماج تتيح لنا تعزيز قدراتنا وتعبئة مواردنا لكي نواجه التحديات بمزيد من الفعالية، ونستفيد بذلك من عملية الانفتاح على التجارة العالمية.

وفي هذا الإطار، أود أن أشير هنا إلى، وبصفة خاصة، إلى مسألة إقليمية استرعت انتباه المجتمع الدولي وأشارت إليها وسائل الإعلام أمس، وأعني بذلك مسألة خليج فونسيكا. وبصفتي رئيس السلفادور، أود أن أحيط الجمعية علماً بأنني تقدمت بمبادرة رسمية إلى الدولتين الشقيقتين هندوراس ونيكاراغوا لإجراء حوار صريح وصادق بغية بدء عهد جديد من التعاون في هذا الميدان من أجل إقامة نظام للملكية المشتركة، مما يسهل التنمية الشاملة والمستدامة في منطقة الخليج لكل سكانها. ولقي ذلك الاقتراح، الذي قدم بالأمس، قبولاً حسناً من زعمي هندوراس ونيكاراغوا. وعلى الدول الثلاث أن تبدأ عهداً جديداً من التعاون من أجل معالجة المسائل المتصلة بالخليج وتسويتها بالكامل. وينبغي ألا نترك أي مشكلة في خليج فونسيكا بدون حل، من خلال نهج يجمع الدول الثلاث أو الدولتين المعنيتين.

كما أن السلام سيهيئ بيئة مؤاتية للتعاون السياسي ولتشاطر التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إننا نقر بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ونقر كذلك بحق إسرائيل في العيش في حدود آمنة ومعترف بها دولياً، حتى يتمكن الشعبان من العيش بسلام.

إن تايوان تمثل واقعا سياسيا فريدا في المجتمع الدولي. وقد ظلت تنمو بطريقة منهجية، لا سيما في السنوات الأخيرة، تحت قيادة الرئيس شين شوي - بيان. فقد جعل من بلده بلدا حديثا وكيانا مسالما مصمما بحزم على تعزيز السلم والتعاون الدوليين. وعلى ضوء هذا الواقع، فإننا نقر بالحق المشروع لثلاثة وعشرين تايوانيا في تقرير مستقبلهم، تماما مثلما فعلت شعوب أخرى. ولذلك، فإننا نؤيد المبادرة الداعية إلى نظر الجمعية العامة في قضية تايوان على ضوء الحقائق العالمية الراهنة، والاعتراف بحق التايوانيين في إجراء استفتاء بشأن الانضمام إلى هذه المنظمة الدولية.

وستستمر السلفادور في الاضطلاع بدور نشط في عملية إصلاح الأمم المتحدة، ونحن نكرر التأكيد على وجوب أن تكون عملية الإصلاح عملية شاملة. وفي هذا الشأن، وبحكم مسؤولية الدول عن التقيد بمقاصد الميثاق، لا يتعين علينا أن نسعى إلى تحقيق التوافق والتقدم نحو إصلاح مجلس الأمن فحسب، بل أيضا إلى تنشيط أعمال الجمعية العامة وإجراء تعديل واف لولاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

لقد تحسنت الحالة الاقتصادية الراهنة بالنسبة لبعض الدول النامية التي حققت معدلات نمو مقبولة. ولكن حالة عدم الاستقرار الدولي فيما يتعلق بالأسعار والسلع الأساسية والمواد الخام - وبصفة خاصة أسعار النفط المرتفعة - تؤثر سلبا على جهودنا الإنمائية. ومن المؤكد أنه ينبغي توقع حدوث اختلالات اقتصادية عالمية على المدى القصير

المنظمة يمكن رؤيتها في بلدان خارج القارة. والكثير من البلدان المثلة هنا لم تواجه مثل هذا التهديد بعد. ومع ذلك، فإن الأنشطة الإجرامية لتلك العصابات آخذة في الاتساع، كما وكيفاً، ولذا، فإن معالجة هذه المسألة تتطلب عملاً وتعاوناً من جميع الدول، لا سيما في أمريكا اللاتينية. وفيما يتعلق بالسلفادور، فنحن نبذل جهوداً أفضت إلى انخفاض أنشطة الجريمة والقتل التي ترتكبها تلك العصابات من خلال العمل المشترك، بما في ذلك سلطات الأمن العام لدينا، والنظام القضائي والسلطة التشريعية. وفي نفس الوقت، نقوم بتنسيق الجهود واعتماد الإجراءات في إطار السياسات الأمنية لأمريكا الوسطى.

ويجب أن نعزز التعاون العالمي في الكفاح ضد الإرهاب، أحد أكبر الأخطار المحدقة بالسلام والأمن الدوليين. والهجمات الإرهابية التي أحبطت مؤخراً في بلدان أوروبية والتهديدات المتكررة للمجموعات المتطرفة بمواصلة عملياتها الإرهابية في أنحاء مختلفة من العالم، تمثل تهديداً وخطراً بالغين على مجتمعاتنا. وعليه، فإننا نرحب بجهود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لاعتماد استراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب، مع ضرورة إيلاء أهمية خاصة للوقاية من الإرهاب ومكافحته على أساس موحد ومترابط ومنسق.

إن الشرق الأوسط منطقة توجه إليها البعثات وتؤيد المبادرات المختلفة للدول من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم للمشكلة. كما بذلت الأمم المتحدة نفسها جهوداً دؤوبة لنفس الغرض، وإن لم يحالفها التوفيق، للأسف.

إننا نؤيد كل مبادرة أو جهد لإعادة توجيه العملية السلمية. ونرحب بصفة خاصة بالمبادرة الرامية إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط في تشرين الثاني/نوفمبر القادم. وتمثل تلك المبادرة مصدرا لتجدد الأمل في تحقيق السلام الذي طال انتظاره، والذي سيسمح لكل شعوب المنطقة بالعيش حرة من الخوف والعنف والدمار.

ما زالت وستبقى إحدى أولويات حكومة بلدي. ومن أجل ذلك، نقوم الآن بتنفيذ سلسلة من البرامج الاجتماعية الأساسية. وأحد أهم هذه البرامج هو شبكة التضامن، التي ندعم من خلالها بشكل مباشر الأسر التي تعيش في ظل الفقر المدقع، وبشكل أساسي في المناطق الريفية، ويتمثل هذا الدعم في منح المساعدات الصحية والتعليمية وتوفير الهياكل الأساسية والخدمات الأساسية وفرص دخول سوق العمل، بما في ذلك، من خلال توفير الائتمانات الصغيرة. وقد أنشأنا كذلك صندوقاً خاصاً للصحة، ومن خلاله وسعنا خدمات الرعاية الصحية الأساسية لأضعف قطاعات السكان، ونسعى إلى تعميم الفائدة لأكثر من أربعة ملايين فرد من خلال البرامج الشاملة التي تتضمن الوقاية وحملات التوعية الصحية.

وبينما نقر بتحقيق تقدم في تحسين مستوى المعيشة لأغلبية القطاعات الضعيفة في البلد، فإنه لا بد لنا من استمرار التمتع بالتعاون الدولي، الثنائي والمتعدد الأطراف، إن كان لنا أن نحقق مستويات أعلى من الرفاه. وحكومتنا على اقتناع أن المجال الاجتماعي ليس مكتملاً لأي شيء آخر، وإنما الأساس الذي يستند إليه كل شيء.

إن أحد أشد التحديات إثارة للقلق، والذي يواجهه حاضر ومستقبل المجتمع الدولي هو الاحترار العالمي. وبصفة خاصة، كما يفيدنا التقرير المثير للإعجاب الذي أعده فريق الأمم المتحدة الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، إن تأثير تغير المناخ على كل الشعوب قد تفاقم بشكل خطير فيما يتعلق بتأثيره البشري والمادي والاقتصادي والبيئي، وأصبح هذا التأثير ملموساً بشكل متزايد في البلدان والمناطق في كل أنحاء العالم. ويتعين على كل الدول أن تبادر بشكل سريع وكامل إلى اعتماد تدابير تصحيحية تؤدي إلى خفض جوهري لانبعاثات غازات الدفيئة من أجل وقف الاتجاه نحو التآكل البيئي الهائل الذي يتعذر إصلاحه. ولهذا الغاية، فإننا

والمتوسط ومنع تلك الاختلالات، ويقتضي ذلك تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي الدولية بمشاركة البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

وفي إطار الجهد المبذول لاستعراض المعايير والشروط اللازمة لتوسيع التعاون الدولي، فقد عقد المؤتمر الحكومي الدولي الأول بشأن البلدان المتوسطة الدخل في مدريد، في يومي ١ و ٢ آذار/مارس. وقد حددنا في المؤتمر مجموعة من مجالات العمل الاستراتيجي التي من شأنها أن ترشد جهود المانحين الدوليين للإسهام في تنمية تلك المجموعة من البلدان. وإننا نشكر حكومة إسبانيا على استعدادها لاستضافة الحدث وعلى النجاح الذي حققه الاجتماع. كما أننا نعرب عن شكرنا للملك الأردن عبد الله الثاني وحكومته على عقد مؤتمر القمة لمجموعة الأحد عشر في أيار/مايو، وبخاصة على التوصيات التي صدرت عن ذلك المنتدى.

وفي تشرين الأول/أكتوبر المقبل، سيستضيف بلدي، السلفادور، المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل لمواصلة النظر في التدابير الدولية الكفيلة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن نرى أنه يجب على البلدان المانحة والمنظمات المالية أن تعيد تقييم سياساتها الخاصة بالتعاون الإنمائي وأن يكون الهدف الرئيسي لذلك تشجيع تلك البلدان التي تنفذ بطريقة مسؤولة استراتيجيات شفافة، تتوافر فيها الإدارة المالية وجودة المشاريع وتأثيرها. ومن هنا أكرر تأكيد دعوتنا الودية إلى البلدان المتوسطة الدخل وكل مجتمع التعاون، بما في ذلك المنظمات المالية الدولية، لكي تشاركنا في ذلك الحدث الهام الذي سيعقد في سان سلفادور في تشرين الأول/أكتوبر.

وفيما يتعلق بالتنمية، أود التأكيد على أن بلدي خفض خلال الأعوام العشرة الماضية المعدل الإجمالي للفقر من ٦٥ في المائة إلى ٣٠ في المائة. ومكافحة الفقر المدقع

دخول المحطة الجديدة في الجزء الشرقي من البلاد مرحلة التشغيل. وقد بدأنا في إجراء دراسات جدوى مماثلة في المجال الفني والتمويلي لتعزيز إنتاج وقود الديزل الأحياي من خلال إنشاء محطة تجريبية واستعمال محاصيل مختلفة، من شأنها أن تمكن من تعزيز إعادة التحريج وتخفيض انبعاثات غاز الدفيئة، معتمدين في ذلك على الدعم المباشر من الولايات المتحدة والبرازيل وكولومبيا.

إننا نؤمن بأن بلدان أمريكا اللاتينية وغيرها من البلدان النامية يمكن أن تساهم إسهاما كبيرا في الجهود العالمية للحفاظ على البيئة. لكن هذه الجهود سوف تكون محدودة إذا لم تضطلع البلدان الصناعية بمسؤولياتها بالكامل فيما يتعلق بالبيئة.

في الختام، أود أن أذكر بأننا جميعا ممثلون لبلداننا وهي التي يجب علينا خدمتها وحمايتها من الأخطار التي تواجهها. ونحن مقتنعون بأن مستقبل البشرية سوف يعتمد على الإجراءات التي سوف نتخذها هنا والتي سنقوم بتنفيذها في المجالات ذات الاهتمام العالمي المشترك. وإذ تقع علينا مسؤولية وواجب التصرف، لا بد لنا من التصرف لمنع مشكلة ذات أبعاد لا يمكن السيطرة عليها.

يجب علينا أن نفهم أن مستقبل البشرية سوف يعتمد على القرارات والإجراءات التي نتخذها اليوم، لكنني أود أن أؤكد بقوة أن الشعوب تحرز التنمية نتيجة المثابرة والنظام والعمل والانضباط والرؤية الطويلة الأجل. إن عملية التحول والتقدم التي تحققت في السياسة الاقتصادية والاجتماعية في المؤسسات الديمقراطية في بلدي هي نتيجة لممارسة الحريات. وقد يحرز التقدم ويكتسب زخما عندما يعمل الناس بجد ويتأبرون ويتمتعون بكامل الحرية، التي تمكن من التقدم نحو تحقيق أكبر حلم عند الناس: التمتع بالتقدم والسلام الاجتماعي.

ندعو البلدان المتقدمة النمو إلى توحيد جهودها لوقف هذا الاتجاه على نحو مسؤول وبطريقة مشتركة ولكن متفاوتة.

وبموازاة الجهود الدولية لحماية البيئة، فإن بلدان أمريكا اللاتينية، بما في ذلك بلدان أمريكا الوسطى، المكسيك وكولومبيا، العضوان في خطة بويلا - بنما، تتخذ التدابير اللازمة وتنسق الأنشطة الإقليمية ودون الإقليمية في ميدان الطاقة المتجددة والمستدامة بوصفها بديلا للوقود الأحفوري. ونظرا لقلقنا إزاء عدم الاستقرار في الأسعار العالمية لوقود الهيدروكربون، فقد اقترحنا إدراج الموضوع في جدول الأعمال خلال الدورة الماضية للجمعية العامة بسبب تأثيره على التنمية الاقتصادية، وبخاصة في البلدان النامية. وفي الحالة الراهنة التي ترتفع فيها أسعار النفط بوتيرة متزايدة، فإننا نكرر التأكيد على ذلك الاقتراح. لقد ظللنا نحول بشكل متزايد الموارد الاقتصادية الثمينة عن أغراضها الأصلية، وكان من الممكن، في ظل ظروف مختلفة، أن توجه إلى برامج أخرى أساسية للتنمية البشرية في بلدنا.

ولذلك، فإننا، من هذا المنتدى العالمي، نوجه النداء إلى البلدان المنتجة للنفط بأن تسعى، على أساس التعاون والتضامن الدوليين، إلى تنفيذ آليات مرنة لمنع أسعار وقود الهيدروكربون من التأثير السلبي الشديد. ونحن في الأمم المتحدة، لا يمكننا تجاهل هذه المسألة لأن البلدان التي تعتمد على النفط قد تتعرض للإفلاس خلال الأعوام المقبلة.

يجب الإشارة إلى أننا في السلفادور، إذ نواجه أسعار النفط المرتفعة، نعمل في سبيل الترويج لعدد من المبادرات في مجال الطاقة البديلة والمتجددة مثل الوقود الأحياي. وقد أدت إحدى تلك المبادرات إلى صياغة قانون بشأن الحوافز للاستثمار في الطاقة المتجددة. وقمنا كذلك بتحليل إمكانية الاقتصادية والفنية لوضع خطة لإنتاج الإيثانول على مستوى وطني. وذلك فضلا عن الدفع باتجاه الطاقة الحرارية، التي تشكل في السلفادور ٢٣ في المائة من الطاقة المستهلكة مع

الدورة. ويسعدني أن لا أحد يجادل في الإثبات الذي يضعه العلم بين أيدينا بشأن تغير المناخ. واليوم نلتقي في هذه القاعة كجيران وسكان على كوكب الأرض الواحد هذا. وتربطنا إنسانيتنا ومستقبلنا المشترك. ولدينا القدرة على التصرف بحزم لإنقاذ كوكبنا، وقد حان الوقت لذلك. ولا نستطيع إهدار مزيد من الفرص، فغدا ربما يكون الوقت قد فات.

يعلمنا وليم شكسبير في رواية يوليوس قيصر الشهيرة:

”هناك فرصة مناسبة تأتي في حال الرجال،
عندما تغتنم في الوقت المناسب تجلب إليهم الحظ،
وإذا أهملت، حتما ستكون رحلة حياتهم كلها
ضحلة وبائسة. إننا نطفو الآن في مثل هذا البحر
الملليء بالأمواج، ولا بد أن نركب الموجة عندما تأتي
إلينا، وإلا خسرتنا مساعينا“.

نحن مقتنعون بأننا ينبغي لنا أن نركز على العمل الجماعي لإنقاذ كوكبنا من الخطر المتزايد لارتفاع درجة حرارة العالم، ويجب علينا بالضرورة أن نذكر أنفسنا بالهدف الأساسي والأسمى للأمم المتحدة. فمعظم التحديات العالمية التي نواجهها مستمرة، لا لأنها مستعصية، وإنما لأننا لم نكن على مستوى الالتزامات والواجبات التي قطعناها على أنفسنا بمحض إرادتنا بموجب الميثاق.

نحن، شعوب الأرض، لدينا الموارد البشرية والثقافية ولدينا التكنولوجيا لوضع حد للفقر المدقع والأمراض في العالم، وعكس تغير المناخ، ومنع الحروب والتخفيف من معاناة البشر. ومن سوء الحظ أن موارد كبيرة ما زالت تذهب هباء في مساع تدميرية بدل العمل البناء. لقد أهدرنا أصولا قيمة في إنتاج أسلحة الحرب والدمار الشامل بدلا من التنمية.

إنني أدعو الجمعية إلى تضافر الجهود لترسيخ الحريات في البلدان التي تتمتع بها أصلا واستعادة الحريات للبلدان التي لا تملكها أو التي قد فقدتها. دعونا نتذكر أن أعز حرية هي التي لا تملكها، تلك الحرية التي لا نفتقدها إلا بعد أن نخسرها. فبدون الحرية لن يكون هناك تقدم اقتصادي واجتماعي. يجب علينا أن نعمل كل يوم من أجل الحريات التي تهددها الراديكالية المتطرفة أو الغوغائية الشعبية، وهي البذور التي تدمر الحريات. وليبارك الله في العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية السلفادور على البيان الذي ألقاه من فوره.

أصطحب السيد إلياس انطونيو ساكا غونزاليز، رئيس جمهورية السلفادور إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة بيثيل (جزر البهاما).

خطاب السيد فيستوس ج. موغاي، رئيس جمهورية بوتسوانا

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقه رئيس جمهورية بوتسوانا.

أصطحب السيد فيستوس ج. موغاي، رئيس جمهورية بوتسوانا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة، بالسيد فيستوس ج موغاي، رئيس جمهورية بوتسوانا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس موغاي (تكلم بالانكليزية): لقد أحاد العديد من المتكلمين الذين سبقوني مناقشة موضوع هذه

التي لا نظير لها. فبدون الأمم المتحدة، سوف تواجه الدول، كبيرها وصغيرها، العديد من التحديات الهائلة.

ولا غرابة بالتالي أن ترتقي هذه المنظمة إلى مستوى ولايتها وتوقعات الشعوب، وأن تقوم بإصلاح نفسها باستمرار لتتجاوب مع التحديات والحقائق العالمية المعاصرة. وفي الخطاب الملهم والمتبصر الذي ألقاه الرئيس هاري ترومان، رئيس الولايات المتحدة، في اختتام مؤتمر سان فرانسيسكو قبل ٦٢ سنة، قدم نصيحة حكيمة تصلح لكل زمان عندما قال،

”إن هذا الميثاق، مثل دستورنا، سيجري توسيعه وتطويره مع مرور الزمن. ولا أحد يدعي أنه الآن صك نهائي أو مثالي. إنه لم يتم سبكه في قالب ثابت، وإن الأوضاع العالمية المتغيرة سوف تتطلب إدخال تعديلات عليه - لكنها سوف تكون تعديلات من أجل السلم وليس الحرب.“ (وثائق مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمنظمة الدولية، المجلد الأول، صفحة ٦٨٠ (٢٦ حزيران/يونيه ١٩٤٥))

تلك الكلمات ذات الرؤية من واحد من الآباء المؤسسين للأمم المتحدة ينبغي أن تكون مرشدا لنا في تعاملنا مع إصلاح الأمم المتحدة. إننا ندعو الموقعين الأصليين على ميثاق الأمم المتحدة، خاصة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، أن يضطلعوا بدور قيادي أكبر في البحث عن توافق الآراء والحل الوسط بشأن إصلاح مجلس الأمن الدولي. وعليهم أن يكونوا أكثر مرونة في التجاوب مع المقترحات الخاصة بإصلاح مجلس الأمن.

ونحن، بوصفنا دولا مكونة من أمم مستقلة كثيرا ما يُطلب منا بناء مؤسسات ديمقراطية سليمة. ولذا فلا مناص من أن يمتد مبدأ المؤسسات الأكثر إنصافا وشمولا

وسوف يكون العالم أفضل بكثير إذا ما استغلت الموارد الطبيعية على هذا الكوكب في الطعام والملبس والتعليم والعناية بالمرضى ومنع الأمراض وبناء المجتمعات. وينبغي للشباب والشابات أن يكبروا وهم يتطلعون نحو القيام بأشياء غير عادية للنهوض بقضية التقدم الاقتصادي والاجتماعي وليس قضاء الوقت في صنع القنابل وأسلحة الحرب أو في التخطيط لقتل الآخرين من بني البشر.

من المؤسف حقا أن تستمر الدول في إعطاء أهمية أكبر للسعي لتحقيق المصالح الوطنية الضيقة على حساب التعاون من أجل المصلحة العامة والمنافع المشتركة. وهذا التركيز على التنافس يولد الظلم والتعصب والتطرف والعدوان. ويجب أن نذكر أنفسنا بأننا جميعا شعب هذه الأرض وليس غيرها. ونحن ملزمون بإنسانيتنا المشتركة. ويجب علينا الارتقاء إلى مستوى تحدي الآباء المؤسسين لهذه المنظمة العالمية الفريدة، حتى نبقى على قيد الحياة من أجل بلداننا لا أن نموت من أجلها، وحتى نبني سويا عالما أكثر إنصافا ومساواة لنا جميعا.

لقد مسّت الأمم المتحدة حياة الأغلبية الساحقة من إخواننا في الإنسانية. وإننا نؤكد من جديد على إيماننا الراسخ بفعاليتها وفائدتها في معالجة المسائل العالمية. إن المنظمة تجسد أمننا وتطلعاتنا إلى السلام والأمن واحترام حقوق الإنسان والتنمية. وبعبارة واحدة - حياة أفضل للجميع. وفي هذا الصدد، لا بد وبحكم الضرورة أن يستمر البحث عن توافق الآراء في جميع جوانب إصلاح الأمم المتحدة بطريقة عادلة ومنصفة ومتوازنة.

لقد توسعت الأمم المتحدة في تنوعها وعالميتها من ٥١ دولة عضوا في عام ١٩٤٥ إلى ١٩٢ في عام ٢٠٠٧. وقامت بنشر وتعزيز شرعيتها وسلطتها في جميع أنحاء العالم. والأمم المتحدة هي المركز لاتساق الإجراءات التي تتخذها الدول نحو تحقيق المنفعة المشتركة. وتكمن قوتها في شرعيتها

السلام في دارفور وندعو إخواننا وأخواتنا في السودان إلى العمل سويا للتوصل إلى تسوية سياسية دائمة.

ويساور بوتسوانا القلق إزاء الحالة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. إن فقدان أرواح المدنيين أمر لا يطاق. وندعو تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وغيرهما من أطراف الصراع أن تلتزم بالعملية السياسية السلمية لتجنب المزيد من فقدان الأرواح. ومن الواضح أن حل الصراع في تلك المنطقة يتطلب تعاوناً وشراكة وثيقة بين البلدان المتورطة في حالات صراع.

في أعقاب الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية نحن متفائلون أن البلد بدأ السير على الطريق نحو الانتعاش. ومن الهام أن يواصل المجتمع الدولي دعم الجهود التي تبذلها جمهورية الكونغو الديمقراطية في مرحلة ما بعد الصراع من أجل إعادة الإعمار والتنمية. وينبغي للمليشيات المتمردة والخارجة عن القانون والتي تواصل تقويض عملية السلام أن لا يكون لديها شك في أنه لن يتم التسامح مع الفوضى.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا سوف تحتاج في المستقبل القريب إلى الشراكة مع المجتمع الدولي لا في بناء السلام فحسب وإنما، بصورة أهم، في منع نشوب الصراعات.

وتسلم بوتسوانا بوجود هذه المشاكل، ليس لأننا نعتبر مستقبل أفريقيا ميؤوساً منه أو قائماً. إننا نقوم بذلك من أجل التوصل إلى تشخيص صحيح للعلة وبالتالي وصف العلاج الناجع.

ويقوم الاتحاد الأفريقي بدور أساسي في منع نشوب الصراعات في القارة وإدارتها وحلها. ولئن كان مجلس الأمن الدولي يضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، فإن أفريقيا ينبغي لها أن تكون شريكا يعتمد عليه

ومشاركة ومساءلة ليشمل الحكم العالمي. وفي هذا الإطار، ينبغي أن يكون مفهوماً تماماً لماذا يعتبر عدد كبير من الدول الأعضاء زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن في كلتا فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة ضرورية فحسب بل إنها طال انتظارها كثيراً. ولا يمكن اليوم حل القضايا الهامة بالنسبة للسلم والأمن الدوليين من خلال احتكار القوة المسلحة. فالحل يتطلب مشاركة وتعاوناً أكبر من جميع الدول، الكبيرة منها والصغيرة.

وبوتسوانا تسلّم بأنها لا يمكن أن نكون جميعاً أعضاء في مجلس الأمن. فيوجد بيننا من لديهم القدرة على الاضطلاع بالمسؤوليات الصعبة للعضوية الدائمة. ولهذا السبب ينبغي أن نتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء عندما نقوم بإدخال "تعديلات من أجل السلم وليس الحرب". فنهج إما الجميع أو لا أحد لا يخدم مصالحنا بأفضل وجه. وتؤيد بوتسوانا بقوة البحث عن حل وسط لهذه المسألة الطويلة الأمد، التي إذا ما تركت دون حل فيمكن أن تصرف النظر عن أولويات أخرى ملحة بالدرجة نفسها.

إن الصراعات في أفريقيا تؤدي بحياة مئات الآلاف من الأبرياء. والعديدون من البشر يعيشون في فقر مدقع ويتعرضون للإصابة بالأمراض نتيجة التشرّد الكبير للسكان وتدمير قدرتهم الإنتاجية. وتخصص سنوياً كميات هائلة من الموارد لميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام من أجل حل الصراعات. وهناك حاجة حتى للمزيد من الموارد لرعاية اللاجئين والمشردين وإعالتهم.

وما فتئت الحالة في دارفور مصدر قلق. وهناك حاجة لبذل جهود متضافرة لوضع حد لهذا الصراع. وفي هذا الشأن، نرحب بقرار مجلس الأمن بنشر بعثة لحفظ

للتصدي لآفة الفقر والمرض والجوع والتخلف المنهكة في العالم.

واليوم، ونحن نلتقي هنا بعد سبع سنوات من إصدار الإعلان بشأن الألفية وفي منتصف المدة إلى عام ٢٠١٥، ينبغي أن نتوقف برهة ونقيّم جديا ما تحقق أو لم يتحقق من تقدم. وبينما مناطق العالم الأخرى تحرز تقدما صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، من الواضح كما تشير الدلائل أنه ما لم يجر عمل شيء لدعم أفريقيا فمن غير المحتمل أن تحقق أيًا من الأهداف بحلول العام ٢٠١٥. وتكشف الإحصاءات حقيقة أمر هذه القارة التي تستضيف أعدادا هائلة من الفقراء والجوعى. وما زالت الأمراض، وبخاصة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل، تفتك بالكثير من الناس في أفريقيا. وتتضمن تلك العوامل استجابة عاجلة، لأنها توجد أوضاعا تشكل تهديدا للسلام والاستقرار والأمن.

وفي هذا العالم المترابط، لا يمكن للأمم المتحدة من الواجهة الواقعية أن تأمل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول العام ٢٠١٥ إذا تخلّف جزء واحد من البشرية عن الركب إلى هذه الدرجة. ولا بد من عمل شيء لمساعدة أفريقيا ودعمها. وقد أدركنا في آذار/مارس ٢٠٠٢ في مونتيري، بالمكسيك، حتمية التعاون والشراكة على الصعيد العالمي لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. واتفقنا على أن

”تحقيق أهداف التنمية التي اتفق عليها المجتمع الدولي، ومن ضمنها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، يتطلب إقامة شراكة جديدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية“ (القرار ١٣٠/٥٨، الفقرة ١١).

فلنفس بالتزاماتنا وننطلق في طريقنا.

ولا غنى عنه في التجاوب على وجه السرعة مع الحاجة الملحة لوضع حد للصراعات وإنقاذ الأرواح.

وينبغي لبلدان وشعوب إفريقيا أن تسلم بأن المسؤولية الرئيسية عن السلام الدائم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية تقع على عاتقها. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نعتمد سياسات وبرامج سليمة تعزز النمو الاقتصادي والتنمية، وتشجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى جانب الاستثمارات المحلية.

إننا حقا نشهد نموا اقتصاديا كبيرا في أفريقيا. وتشير آخر توقعات صندوق النقد الدولي إلى أن الاقتصاد الأفريقي من المتوقع أن ينمو في عام ٢٠٠٧ بنسبة ٦ في المائة، أقل بقليل من ٧ في المائة وهو الهدف السنوي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، اللازم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إننا نتطلع إلى شركائنا في التنمية أن يفوا بما قطعوه على أنفسهم من تعهدات بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا وأن يخففوا الديون بصورة مجدية وأن يحسنوا وصول البضائع والخدمات الأفريقية إلى الأسواق وأن يشجعوا قطاعهم الخاص على الاستثمار في أفريقيا.

في عام ٢٠٠٠، عند بزوغ الألفية الجديدة، اجتمعنا في هذه القاعات الجوفاء لرسم طريقا جديدا للأجندة الإنمائية للأمم المتحدة. واعتمدنا إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية. وتعهدنا بالقضاء على الفقر المدقع والجوع وتعزيز المساواة بين الجنسين وكذلك مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

وجاءت قمة الألفية في أعقاب العديد من المؤتمرات العالمية في التسعينات التي أعلننا فيها العديد من الالتزامات بمكافحة الفقر والتخلف. وتوفر نتائج هذه المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تنظمها الأمم المتحدة ما يشبه نموذجًا

رينيه غارسيا بريفال، رئيس جمهورية هايتي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بريفال (تكلم بالفرنسية): اسمحو لي في البداية بأن أهني السيد كريم على تبوئه رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. ولا شك في أن درايتة العميقة بالعالم الأكاديمي، مقترنة بخبرته في عالم السياسة وفي الاقتصاد، رصيد كبير سوف يعينه على إدارة أعمالنا في الجمعية بثقة. وأرجو مخلصاً أن تثمر مناقشاتنا وأن تؤدي إلى اتخاذ قرارات هامة.

واسمحو لي أيضاً بالترحيب بالأمين العام الجديد، السيد بان كي - مون، الذي شرفنا مؤخراً بزيارته الأولى إلى هايتي في شهر آب/أغسطس. ولدينا اقتناع راسخ بأن الأمين العام الجديد سوف يفيد سريعاً من خبرته بمنظومة الأمم المتحدة، ومن علمه الكبير، وأفقه الواسع في الاضطلاع بالإصلاحات التي يعلم أغلب الأعضاء في منظماتنا أنها ضرورية.

ولا تزال منظماتنا رغم ما تواجهه من مصاعب هي المنتدى الرئيسي الذي يتيح لجميع الدول، كبيرة أم صغيرة، نفس الحيز للحوار من أجل تناول القضايا الرئيسية التي تحيط بتعايشنا معاً ومستقبلنا على هذا الكوكب. وأود أن أطمئن الأمين العام إلى دعم أبناء هايتي له في جهوده المبذولة لزيادة فعالية الأمم المتحدة ولتمكينها من تحقيق إمكاناتها الكاملة.

وأتكلم هنا باسم شعب تحمل آلاماً عظيمة على مدى الأعوام الـ ٢٠٠ الماضية: تحمل الحرمان المادي بجميع أنواعه، والتعرض للمخاطر والكوارث الطبيعية، وسوء إمكانيات الرعاية الصحية والتعليم، ووفاة مئات الألوف من الأطفال بسبب سوء التغذية، وحادثة أعمار شعبه إلى حد

وأود أن أختتم بالتأكيد مجدداً على أن بوتسوانا تدرك منذ أمد بعيد ضرورة أن تكون التنمية المستدامة عملية تمسك بزمامها وتقودها أيد وطنية، وتتطلب مؤسسات ديمقراطية سليمة وإدارة اقتصادية حكيمة. وقد مكنتنا التمسك بهذه المبادئ، مقترنا باستغلال الموارد المعدنية ودعم الجهات المانحة، من تحقيق نمو اقتصادي سريع وقدرنا من التنمية.

واستمرار المساعدة ضروري لتمكيننا من توطيد مكاسب الأعوام القليلة الماضية وكفالة التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يشمل نطاق التعاون الإنمائي تنمية القطاع الخاص، والاستثمار الخاص والحصول على التكنولوجيا. وتقديم المساعدة للبلدان متوسطة الدخل مثل بوتسوانا من الأهمية بمكان وفي مصلحة الاقتصاد العالمي على الأمد الطويل. ونحن لا نطلب هبات، بل نطلب موثوقية للدعم والشراكة والتعاون.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية بوتسوانا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحِب السيد فستوس موغاي، رئيس جمهورية بوتسوانا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب للسيد رينيه غارسيا بريفال، رئيس جمهورية هايتي

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): سوف تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لرئيس جمهورية هايتي.

اصطُحِب السيد رينيه غارسيا بريفال، رئيس جمهورية هايتي، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد

لقد عملنا بصبر لتهيئة مناخ من الهدوء والتضامن داخل الطبقة السياسية، وهذا شرط أساسي كي تتمكن القوى السياسية من وضع حد لصراعاتها الحزبية المتأصلة وللتعبئة من أجل وضع خطط وطنية حقيقية لإعادة الإعمار.

وعما قريب سيقوم مجلس الأمن بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لمدة سنة أخرى. إننا نقدر هذا التمديد. وذكرونا هذا بأن انتصارنا على انعدام الأمن وإجراء انتخابات ديمقراطية وتحسين الحكم في البلاد وتقوية نظامنا القضائي قد تمت إلى حد كبير بفضل الجهود التي بذلتها قوات الأمم المتحدة في إطار برنامج المنظمة لحفظ السلام. والحق أن أفراد شرطتنا الوطنية، بالرغم من أنهم صغار السن وتقصهم الخبرة وليسوا مسلحين على الوجه الأكمل، قد أثبتوا أنهم شجعان وعازمون على مكافحة انعدام الأمن، لكننا نقدر أيما تقدير وقوف بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى جانبهم. وسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى عن شكرنا للمنظمة، لمجلس الأمن والبلدان الصديقة التي عبات مواردنا ومواطنيها لمساعدة شعب هايتي في هذا الوقت العصيب من تاريخه.

إن أبناء هايتي، إذ يتذكرون أنهم ينتمون إلى شعب كافح من أجل حرته وحمل شعلة الحرية إلى العديد من الشواطئ الأخرى للقارة، ينظر إلى وجود القوات الأجنبية المسلحة على أرضه كجرح في سيادته الوطنية. ومع ذلك، إنها من الناحية العملية، هي الصيغة الوحيدة المتوفرة حاليا التي تمكن شعب هايتي من استعادة حرته والعيش في سلام.

والآن يتوقف الأمر على أبناء هايتي للاستفادة من فترة الهدوء هذه بتوحيد أنفسهم وإعادة النظر في مصيرهم برؤية إيجابية للمستقبل والعودة إلى الحياة اليومية كشعب

بعيد، فنسبة ٦٥ في المائة من السكان عمرها دون الخامسة والعشرين، وحرمانه من أي فرصة حقيقية للعمل.

أتكلم باسم شعب يبدو أنه يتناقض لأن أقدر المهنيين من أبنائه يهجرون حياة المتاعب ليتمتعوا بمنافع البلدان أو الأعمال التجارية الأخرى، ولأن أطفاله ونساءه وكبار السن من مواطنيه، بعد أن أرهقهم العيش الذي يبدو وكأنه وجود لا أمل فيه، ينطلقون بقوارب بدائية إلى أعالي البحار التماسا لحياة أفضل في أجواء أخرى.

أتكلم باسم دولة يصورها جيرانها أحيانا، بما في ذلك أقوامهم، على أنها خطر يهدد الأمن الإقليمي لكثرة ظهور هايتي على جدول أعمال الجمعية العامة أو مجلس الأمن، ولأنها تنوع بمصفوفة من مشاكل انعدام الأمن أو الاضطرابات السياسية.

أتكلم باسم بلد تصفه التحليلات السابقة إلى حد ما لأوامها بأنه دولة فاشلة لأنه يجد مشقة في تفعيل مؤسساته وتنظيم طريقة في الحياة تتلاءم مع غالبية المواطنين فيه، ولأن الدولة ذاتها، لسوء الطالع، كثيرا ما تجد نفسها تشن حربا لا نهاية لها على أطفالها أنفسهم.

إن هايتي في سبيلها إلى توديع تلك الدولة، ببطء وفي صبر، ولكن في إصرار. فقد تم تفكيك الجماعات المسلحة المنظمة المسؤولة عن العنف ضد الأبرياء، ولم تعد توجد منطقة محظورة أمام المواطنين المسالمين في أي بقعة من أراضينا.

لقد تحسنت إدارة اقتصادنا إلى حد كبير. فلقد توقفنا عن طباعة الأوراق المالية. وأدى ذلك إلى تخفيض معدل التضخم الذي استشرى لعدد من السنوات ووصل قبل بضعة أشهر فقط ٤٠ في المائة/ فأصبح الآن أقل من ١٠ في المائة. وحقق ناتجنا المحلي الإجمالي نموا متواضعا لكنه متواصل، بعد أن كان سلبيا لأكثر من ١٠ سنوات.

للمعاناة الإنسانية والاضطراب الاجتماعي الذي يسببه سوء استعمال المخدرات، ونحن على علم بالجهود المبذولة لمعالجة وإعادة تأهيل المدمنين، وبصورة أساسية في البلدان الرئيسية المستهلكة للمخدرات. ومع ذلك، يترك الاتجار غير المشروع كذلك آثارا مؤذية للهيكل الاقتصادي والاجتماعية والسياسية للدول الصغيرة مثل بلدي ويشكل تهديدا خطيرا لسيادتها وأمنها، حتى لو كانت من دول المرور العابر. إن النهج الذي تمخض عن عدد من المؤتمرات الدولية يركز على حظر المخدرات وتقليل الطلب عليها في البلدان المستهلكة أولا ثم تخفيض العرض في البلدان المنتجة وقمع شبكات التهريب.

إن هايتي والجمهورية الدومينيكية تقعان على الطريق التجاري لأحد أشد التدفقات بين البلدان المنتجة في أمريكا الجنوبية والبلدان المستهلكة في أمريكا الشمالية. ونحن ملتزمون التزاما راسخا بمساعدة بلدان الشمال في القضاء على المخدرات التي تصلها عن طريق أراضينا كمكان للمرور العابر. لكننا لا نستطيع التعامل مع هذا الخطر وحدنا، فالجهود التي نبذلها لتحسين المراقبة على حدودنا البرية والبحرية والجوية وتعزيز مؤسساتنا تصطدم بقوة بالشبكات التي أقامها المهربون.

إنه من الواضح أن الحلول التي وضعناها لمعالجة هذه المشاكل لن تثمر نتائج إذا لم نقيم على وجه السرعة بمعالجة مسألة التنمية الاقتصادية، لأن التنمية كما ورد من قبل بصورة بليغة في تقارير الأمين العام، اسم آخر للسلام.

ويترتب على تلك الملاحظة، أننا بحاجة إلى ثقافة جديدة للتضامن الدولي تقوم على نهج شامل ومنسق يسير فيه الكفاح ضد الفقر يدا بيد مع التنمية المستدامة. إنه نهج يتم من خلاله دعم المساعدة الإنمائية والكفاح ضد انعدام الأمن بواسطة الجهود التي تبذلها البلدان الأكثر تقدما لفتح

منضبط يعمل جاهدا ويمثل للقانون، في الوقت الذي تعزز فيه دولتنا انسجامها الداخلي، وتقوم بتحديث النظام القضائي وتحسين حكمها وقدرتها على التدخل، كي تتمكن من إيجاد وصيانة بيئة ملائمة للانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة الحقيقية.

لقد كان اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية عملا واعيا. ومع ذلك، نحن في منتصف الفترة المحددة لتحقيق هذه الأهداف، ويبدو جليا للعديد من - بمن فيهم بلدي - أننا لن نحقق تلك الأهداف بحلول العام ٢٠١٥، بالرغم من التقدم الكبير المحرز في مجالات أخرى. إن تعبئة الموارد لدعم مواصلة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مهمة صعبة. إنها ليست ضرورية فقط لأسباب أخلاقية أو لأنه يجب على المجتمع الدولي تنفيذ التزاماته فحسب، بل لأن المشاكل التي لا يمكن حلها في بلد فقير سوف تنتقل إلى البلدان الأغنى، التي ستضطر بذلك إلى العودة إلى مشاكل كانت قد تغلبت عليها بنفسها على المستوى الوطني.

لقد أدرجت الجمعية العامة في جدول أعمالها للدورة الحالية بندا يتعلق بالتعاون لمكافحة أنشطة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وفي هذا الصدد، أود أن أركز على الجهود التي يبذلها بلدي لمكافحة الفساد والاتجار غير المشروع بالمخدرات. إننا في هايتي، نقوم حاليا بإيجاد وسائل لمعالجة الفساد. لقد بدأنا العمل على تعزيز هياكل الدولة، ونضع الخطط لإدخال إصلاحات قانونية وتنظيمية لضمان اختفاء ذلك الشر الوييل من عمل مؤسساتنا، في السياسة والأعمال التجارية على السواء.

لكن مكافحة الاتجار بالمخدرات ذات مستوى آخر تماما، لأنها تضعنا في مواجهة أعداء أذكاء ومنظمين جدا ويمكنهم الوصول إلى الشبكات الدولية القوية في كل من البلدان المنتجة والمستهلكة للمخدرات. إننا حساسون

المنبر، خير دليل على مناخ الهدوء السائد في كوت ديفوار اليوم، عقب التوقيع على اتفاق واغادوغو السياسي، الذي تمخض عنه الحوار المباشر بين الدولة والمتمردين السابقين.

وقد ثنى مجلس الأمن على ذلك الاتفاق باعتماده بالإجماع القرار ١٧٦٥ (٢٠٠٧). وبالنيابة عن شعب كوت ديفوار، أود أن أعرب عن الشكر والامتنان لكل الذين اشتركوا في هذه التطورات الإيجابية: البلدان الأعضاء بمجلس الأمن، والبلدان الأعضاء بمجلس السلام والأمن الأفريقي، وكل بلدان الاتحاد الأفريقي والبلدان الأعضاء بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وعلى وجه التحديد أود أن أشكر رؤساء الدول الذين كان اشتراكهم الشخصي عاملا حاسما في حل الأزمة في كوت ديفوار: الرئيس ثابو امبيكي، الوسيط في الأزمة الإيفوارية المعين من الاتحاد الأفريقي، والرئيس بلايز كمبوري، ميسر الحوار المباشر فيما بين الإيفواريين، والرئيس الدوري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

لقد لاحظنا أن عملية السلام ظلت معطلة وأن البلد كان في حالة جمود، رغم الجهود التي بذلها المجتمع الدولي طيلة السنوات الأربع الماضية. لذا اقترحنا في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ على مواطنينا طريقة للخروج من الأزمة، تركز على خمس نقاط: الأولى، استحداث حوار مباشر مع المتمردين يستهدف نزع السلاح وتوحيد البلد؛ الثانية، إلغاء "منطقة الثقة"؛ الثالثة، استحداث برنامج للخدمة الوطنية؛ الرابعة، إصدار عفو عام؛ وأخيرا، استحداث برنامج للمساعدة لعودة النازحين الذين شردتهم الحرب. وتلك الخطة كانت تستند إلى التجربة المستمدة من الحلول المدروسة حتى ذلك الوقت، ولكن بنهج مختلف تماما، بغية كفالة التملك الكامل لعملية السلام من قبل الإيفواريين أنفسهم.

أسواقها، وتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية مباشرة وتحويل التكنولوجيا ودعم القطاع الخاص ومبادرات العمل الحر: نهج شامل يفهم من خلاله الأغنياء والفقراء أنهم يتقاسمون ملكية هذا الكوكب وأن مصيرنا في أيدينا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية هايتي على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد رينيه بريفال، رئيس جمهورية هايتي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد لوران غباغبو، رئيس جمهورية كوت ديفوار

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يليقه رئيس جمهورية كوت ديفوار.

اصطُحِب السيد لوران غباغبو، رئيس جمهورية كوت ديفوار، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد لوران غباغبو، رئيس جمهورية كوت ديفوار، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد غباغبو (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بداية أن أهنئ الأمين العام السيد بان كي - مون، على جودة العمل الكثيف المضطلع به في هذه الفترة القصيرة جدا التي قضاهها على رأس الأمم المتحدة. أود أن أهنئه بحرارة وأن أشجعه في تقييمه الصائب لمشاكل العالم الحالية.

هذه أول مرة أشترك فيها في الجمعية العامة خلال السنوات السبع من رئاستي لكوت ديفوار. وكما يعلم الأعضاء، إنني ملتزم التزاما تاما بحسم الأزمة المطبقة على بلدي، والتي شغلت المجتمع الدولي كثيرا في السنوات الخمس الماضية. وحضورى اليوم، هنا في نيويورك، ووقوفي في هذا

كوت ديفوار ستخرج من الأزمة. كوت ديفوار الآن في طريق الخروج من الأزمة. وهي تحتاج اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى الدعم من المجتمع الدولي لبناء السلام والاستقرار داخل حدودها وفي منطقة غرب أفريقيا.

وفي هذا السياق، وفي ضوء جو الهدوء السائد في البلد، أود أن ألتمس من الأمم المتحدة أن تعيد النظر فتخفض التصنيف الأمني لبلدي. فالتصنيف الثالث عاد لا يتطابق مع الواقع.

وبنفس الروح، ومع تنفيذ اتفاق واغادوغو، أصبحت كوت ديفوار متحدة من جديد، والأمر الآن متروك للدولة كي تستعيد القانون والنظام في كل أرجاء البلد. وينص الاتفاق صراحة على أنه، عند إعادة انتشار المسؤولين الحكوميين، فإن قوى القانون والنظام ستشارك في توفير الحماية لموظفي تلك الدوائر، وكذلك للمواطنين. وهنا أود أن أتوجه ببناء رسمي من أجل رفع جزئي عن حظر الأسلحة، حتى تتمكن الدولة الإيفوارية من الاضطلاع بمهمتها بحماية الأفراد والممتلكات.

وعلاوة على ذلك، وفي السياق الحالي للمصالحة الوطنية، ما زال أبناء كوت ديفوار يشعرون بالقلق من أن جزاءات فردية ما زالت مفروضة على بعض من أبناء وطنهم. ومنذ إبرام اتفاق واغادوغو وهؤلاء الشباب يكرسون قلوبهم وأرواحهم للسعي من أجل السلام. ولهذا السبب أطلب إلى الأمم المتحدة رسمياً، في إطار روح اتفاق واغادوغو السياسي ونصه (S/2007/144)، مؤيداً بالقرار ١٧٦٥ (٢٠٠٧)، أن ترفع الجزاءات المفروضة على شارل بلي غودي ويوجين ديوي ومارسيا كواكو فوفي.

إن كوت ديفوار بلد سليم البنية وإدارتنا للأموال العامة تجعل في مقدور الدولة الإيفوارية أن تعمل وأن تكفل مستوى أدنى من المعيشة لشعبها. ولكن الأزمة الجارية قد

وهكذا أقدمتُ على حوار مباشر مع المتمردين. ومناقشاتنا، بواسطة الميسر الرئيس بلايز كمبوري، جرت في بور كينا فاسو المجاورة لنا، البلد المنتمي إلى غرب أفريقيا الذي يتمتع بأوثق الروابط التاريخية والاجتماعية مع كوت ديفوار. تلك المناقشات أفضت إلى التوقيع في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٧ على اتفاق واغادوغو السياسي.

وبموجب ذلك الاتفاق تم تشكيل حكومة جديدة. وهذه الحكومة يترأسها الزعيم السابق للجماعة المتمردة، السيد غليوم سورو. ومع هذه الحكومة تمكنا من تحقيق تقدم كبير في فترة قصيرة من الزمن. وتم إنشاء مركز قيادة متكامل في ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٧ يجمع سوية بين جنود من القوات المسلحة الوطنية ومن القوات المتمردة السابقة. ومهام المركز تتركز على تشكيل قوة مشتركة تكلف بضمان الأمن وكفالة التنقل الحر للأفراد والنقل الحر للبضائع في كل أرجاء البلد. وصدر عفو عام في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وبدأ نزع السلاح فعلاً بمهرجان السلام يوم ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٧ في بواكي. والآن تم الانتهاء من إعادة انتشار الدوائر الحكومية وإعادة القضاة إلى مناصبهم في كل أرجاء البلد. ويجري تنفيذ خطة لعودة الذين شردتهم الحرب. ويوم أمس، الثلاثاء، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، بدأت المحاكم المتنقلة تزاول أعمالها لإصدار هويات للأفراد ووضع القوائم الانتخابية للسكان. لقد خطونا خطى واسعة صوب السلام منذ اتفاق سلام واغادوغو.

العبرة التي استخلصتها من تجربة الحوار المباشر بين سلطات الدولة والمتمردين دفعتني إلى أن أدعو المجتمع الدولي إلى تفضيل الحلول المحلية في تسوية الصراعات. أما الأمم المتحدة في نيويورك فينبغي لها أن تعد الترتيبات لمراقبة تنفيذ الحلول التي اعتمدها الأطراف في الصراع.

والانتخابات كذلك مطلب للاستقرار في بلدنا وفي المنطقة دون الإقليمية. ويجب أن ننظم الانتخابات على وجه السرعة لنضفي الشرعية السياسية على الذين يمارسون سلطة الدولة من أجل تحقيق استقرار المجتمع في كوت ديفوار وكفالة الانتعاش الاقتصادي في غرب أفريقيا. وأخيراً، الانتخابات حتمية دستورية. فحين تجعل الظروف الاستثنائية من المستحيل إجراء انتخابات، كما كان الحال قبل إعادة توحيد بلدنا، يتعين على جميع المؤسسات داخل الجمهورية، وفقاً لدستورنا، أن تستهدف في عملها غاية واحدة هي إجراء الانتخابات. ولهذا السبب لا بد من تنظيم الانتخابات بسرعة حتى نتجاوز هذه الحالة الاستثنائية رغم دستورتها.

لتلك الأسباب جميعاً، من هذه المنصة في الأمم المتحدة أدعو جميع أصدقاء كوت ديفوار في أنحاء العالم، وأيضاً وفوق كل شيء السياسيين، رجالاً ونساءً، والإيفواريين وجميع أبناء الشعوب الأخرى المقيمين في كوت ديفوار إلى أن ينخرطوا في عملية السلام. وأدعوهم إلى الانغماس كلية في العملية الانتخابية الجارية والإسهام، كل حسب قدرته أو قدرتها، في المصالحة الوطنية وفي بناء السلام.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية كوت ديفوار على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحِب السيد لوران غباغبو، رئيس جمهورية كوت ديفوار، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب للسيد فرايديك بانديرا ميلو دي مزييس، رئيس جمهورية سان تومي وبرنسيبي الديمقراطية

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): سوف تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لرئيس جمهورية سان تومي وبرنسيبي الديمقراطية.

أدت في نهاية المطاف إلى الحد من الموارد المالية المتاحة للدولة وأخّلت باستقرارها المالي.

واليوم أطلب المساعدة للإعانة في تمويل الأعمال المرتبطة مباشرة بتسوية الأزمة، وهي تحديد الخدمة المدنية والمحاكم المتنقلة والانتخابات العامة وعودة المشردين بسبب الحرب وبصفة عامة، بناء السلام.

ولكن كوت ديفوار، زيادة على الأعمال القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل، تلزمها معونة دولية لتعزيز أساس إنعاش الاقتصادي أقوى في المدى الطويل. ذلك أننا يجب أن نعيد بناء هياكل مجتمعنا الأساسية وتعزيزها. فقد دمرت مدارسنا ومراكزنا الصحية خلال الحرب. ويجب علينا أن نعيد بناء هياكلنا الاقتصادية وأن نعززها، فقد أصيبت الطرق وخطوط السكك الحديدية ومحطات الإمداد بالكهرباء والمياه بأضرار شديدة من جراء الأزمة.

ويتفق جميع المراقبين وجميع الأطراف الرئيسية في الأزمة في كوت ديفوار على أن الانتخابات هي الغاية من عملية تسوية الأزمة في كوت ديفوار. وليس إجراء انتخابات حرة متمسمة بالشفافية ومفتوحة أمام مشاركة الجميع شرطاً ضرورياً في حكم ثقافتنا السياسية فحسب، بل هو فوق كل شيء مطلب ديمقراطي. فالانتخابات دليل على نزاهة الحكم. وأعتزم أن أجعل من بلدي، كوت ديفوار، دولة عصرية، أي دولة يعين فيها الشعب قاداته من خلال انتخابات عادلة ومتسمة بالشفافية.

فالانتخابات الديمقراطية مطلب لبلدي حتى يقوم بتحديث حياتنا السياسية. كما أن الانتخابات مطلوبة لانعاشنا الاقتصادي. ومن ثم لا بد قطعاً من أن نعيد تنظيم الانتخابات المقبلة في كوت ديفوار ومن أن نجريها بنجاح لكي نعيد الثقة بين صفوف الجهات الفاعلة الاقتصادية داخل البلد وفي الخارج.

والكثيرون منا في هذه القاعة اليوم يعيشون بعيدا عن مناطق الأرض المضطربة. ولذا ربما يصعب علينا أن نفهم مخنة شعوب طالت معاناتها كشعوب أفغانستان ودارفور والعراق وفلسطين وسيراليون والصومال، في جملة شعوب أخرى. ولكننا يجب أن نرفض التعصب والتمييز ونضع حدا لتلك الصراعات.

ولمن لا يزالون يجهلون وجودنا، أود أن أذكرهم بأن بلدي، سان تومي وبرينسيبي دولة أفريقية مكونة من جزيرتين في خليج غينيا واستقلت عن البرتغال منذ ١٢ تموز/يوليه ١٩٧٥. لذا أردت أن أقول إننا أيضا نضم صوتنا للصيحات المنادية بمزجمة التطرف الإرهابي في كل مكان. غير أننا قد رأينا بالفعل أن هذا لن يتحقق بالقوة العسكرية وحدها، وإنما بالأفكار والمثل العليا التي تكسب القلوب والعقول.

وفيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، أريد أن أعرب عن أسفي لضالة التقدم المحرز صوب تحقيق هذه الغايات النبيلة. كيف يمكننا أن نتجاهل الذين يتعين أن تساعدنا تلك الأهداف، أي الفقراء والمبتئين عن الركب والضائعين؟ وكما قال ذات مرة مارتن لوثر كينغ، الحائز على جائزة نوبل،

”إن عدم العدالة في أي مكان هو تهديد للعدالة في كل مكان. ونحن واقعون في شبكة لا مهرب منها للتأثر المتبادل، يضمنا كساء مصيري واحد. وكل ما يؤثر على أي شخص بصورة مباشرة يؤثر على الجميع بصورة غير مباشرة“.

إنني أشارك المتكلمين السابقين القول إنه بالرغم من جميع التطورات التكنولوجية والعلمية، فإن نصف سكان العالم يعيشون على دخل أقل من دولارين في اليوم. ونسبة عشرين في المائة من كل الأشخاص الأحياء يعانون من

اصطُحِب السيد فرايدك بانديرا ميلو دي مزييس، رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فرايدك بانديرا ميلو دي مزييس، رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكركم على دعوتي للحضور إلى هنا اليوم. وقد أتيتكم معي بتحيات شعب جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية. وهذه أول فرصة تسنح لي لأهنئ شخصا السيد بان كي - مون وأشكره على قبول المسؤوليات العظام التي تقلدها بوصفه أميننا عاما. ونحن نقدم له دعمنا الكامل في المهام الشاقة التي تنتظره.

وأود أيضا أن أهنئ السيد سرجيان كريم على انتخابه رئيسا للدورة الحالية وأن أشكر السيدة آل خليفة على عملها في إدارة أعمال الدورة الحادية والستين بهذه الدرجة من الجودة.

وأود أن أعنتم هذه الفرصة لأهنئ الأمين العام على اختيار موضوعات هذه الدورة، كتغير المناخ وتمويل التنمية والأهداف الإنمائية للألفية ومكافحة الإرهاب.

إننا نجتمع هذا العام في وقت حافل بتحديات هائلة للأمم المتحدة. فالحالة العالمية جدّ خطيرة. وتتمثل إحدى المصاعب الماثلة في أن المشاكل تبلغ درجة من التعقيد تتنضم معها كمية الوقائع التي تقدمها وسائل الإعلام للجمهور ويصبح من الصعب للغاية على الناس العاديين أن يفهموا الحالة.

عاد الرئيس إلى شغل مقعد الرئاسة.

الحكم السيئ والفساد. وأنا أرفض بقوة هذا الرأي. ومن المخزي أن نذكر كيف كانت جميع بلداننا في أفريقيا، جميعا، حينما حصلنا على الاستقلال، بل كيف كنا مؤخرا في سان تومي وبرينسيبي.

وأود أن أقول بعض الشيء عما كانت عليه الحالة في سان تومي وبرينسيبي وما أصبحت عليه الحالة الآن. لقد نشأت أغلبية السكان في أكواخ خشبية، بدون أي مياه جارية أو أي كهرباء أو أي مرافق أو أي فرصة للتعليم. وفي عام ١٩٧٥، خرج البلد من قرون من العبودية والاستعمار القمعي إلى الاستقلال تقريبا بدون أي معلمين أو أي أطباء، وكان البلد غير مستعد على الإطلاق لحكم نفسه أو إنشاء أي اقتصاد لا يعتمد على الرقيق أو العمل بعقود بوصفه الوسيلة الوحيدة لجني الأرباح. وقد كافحنا. وتعثرنا. ولكن اليوم لدينا ديمقراطية حيوية ومستقرة نعتز بها. ولدينا نسبة مئوية عالية من الفتيات في المدارس. ولدينا معدلات نحو الأمية تزيد كثيرا على المتوسط في العالم النامي. ولدينا رعاية صحية مجانية لجميع مواطنينا، بالرغم من أنها غير كافية بشكل يرثى له لافتقارها إلى الأموال. وقضينا على الملاريا تقريبا. ولدينا نسبة منخفضة للفساد، بينما يقدر أيضا أننا ضمن أفضل البلدان في العالم بالنسبة لحرية الصحافة. ولا ننفق أي أموال تقريبا على الدفاع، ولم نخض حربا أبدا.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

إننا نشعر بالامتنان على المعونة. وكان شعبي سيعاني بشكل أكبر مما يعاني بالفعل بدون برنامج الأغذية العالمي، على سبيل المثال. وتعمل معنا بشكل جيد للغاية منظمة الصحة العالمية والصندوق العالمي لمكافحة السل والملاريا. وظلت لجمهورية تايوان، وسكان جزيرة فرموزا، بسخائهم المعروف واهتمامهم الخاص بواقعنا، أهمية بالغة في نجاحنا في

الجوع الزمن. وفي كل يوم، يموت ٣٠ ٠٠٠ طفل بلا مبرر جراء الجفاف أو الإسهال أو الإصابات التي يمكن الوقاية منها جميعا أو معالجتها بسهولة. وفي العديد من البلدان، لا يعطى الأطفال اسما إلى أن يبلغوا شهرا من العمر، لأن العديد من منهم لا يعيشون لتلك الفترة. واليوم هناك مليون شخص من الكبار أميون تماما؛ ولا يستطيع ١٠٠ مليون طفل الالتحاق بالمدارس بسبب فقرهم.

والآن، وفيما يتعلق بكيفية تمويل التنمية، قيل لنا إن العولمة هي الطريق، وإن مداها عالية سيرفع جميع المراكب. ولكن في العديد من أجزاء العالم رفع المد المرتفع للعولمة اليخوت وأغرق المراكب. فهل يمكن بصورة واقعية أن نتوقع من الشركات الخاصة الجمع بين أنشطتها التجارية وخدمة القضايا الاجتماعية؟ ومن الواضح أنه لا بد لبعض الشركات من تحسين ممارساتها وتحمل المسؤولية عن تنظيف كوارثها البيئية مثل الكوارث التي وقعت في دلتا النيجر. ولكن وضع الشركات في دور المصلح الاقتصادي أمر غير واقعي. ويبدو أن العولمة ربما جعلت الحق في التسوق أكثر أهمية من الحق في التصويت.

وفي الوقت نفسه، علينا أيضا أن نكون واقعيين حيال نتائج المعونة. ويبدو أن المنظمات الدولية في بعض الأحيان تعاني من فقر التوقعات. وشعوبنا في العالم النامي تصلب أيضا في بعض الأحيان على فقر رغباتها هي نفسها. وبدلا من أن تثور ثأرتنا على مصيرنا، فإننا خفضنا معاييرنا. وأعتقد أن الإهانة التي يسببها الفقر تحرق القلب فعلا وتنشئ اليأس.

كيف يمكننا أن نحضر إلى هنا عاما بعد عام ونشهد هذا اليأس والمرض والفقر ولا نشعر بحزن هائل؟ وعلينا أن نقبل أن الفقر العالمي يمثل عارا لعصرنا الغني. وبالتالي كيف نحفض حدة الفقر؟ يقول العديدون إن أفريقيا فقيرة بسبب

كما أن مسألة رفع حكومة الولايات المتحدة للحصار المفروض على كوبا وإلغاء قانون هيلمز - بيرتون لعام ١٩٩٦ والسماح بحرية التجارة وحرية السفر مسألة تتعلق بالعدالة. فليحسم الكوبيون مشاكلهم بين أنفسهم. فهذا تصرف ديمقراطي.

وأشكر جميع الأعضاء على حضورهم إلى هنا اليوم والاستماع. وليباركنا الله جميعا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد فراديك بانديرا ميلو دي مينيزيس، رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ (تابع) المناقشة العامة

خطاب دولة السيد نوري كامل المالكي، رئيس وزراء جمهورية العراق

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان يدلي به رئيس وزراء جمهورية العراق.

اصطحب إلى المنصة السيد نوري كامل المالكي، رئيس وزراء جمهورية العراق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أرحب بدولة السيد نوري كامل المالكي، رئيس وزراء جمهورية العراق، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد المالكي (العراق): يشرفني أن أحاطبكم بصفتي أول رئيس حكومة دستورية دائمة تمثل العراق وشعبه وتطلعاته لترسيخ دعائم الديمقراطية والسلام والحرية والتعاون مع المجتمع الدولي.

مكافحة الملاريا. وعمل معنا العديد من المنظمات والأشخاص للعديد من الأعوام بقلوب منفتحة وبأرواح سخية، ونحن نشكرهم جميعا على ذلك.

وخلال الأعوام الـ ٣٢ منذ استقلالنا، اتبعنا مشورة المنظمات الدولية ووصلت ديوننا إلى حوالي ٣٥٠ مليون دولار في شكل ديون ثنائية ومتعددة الأطراف، تم مؤجرا إعفاء معظمها في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وغيرها من البرامج. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب، بالنيابة عن شعب سان تومي وبرينسيبي، عن أعمق امتناننا.

وما دام الفقر الشامل والظلم وعدم المساواة الصارخ مستمرا في عالمنا، لا يمكن لأي أحد منا أن يشعر بالارتياح. وأقول للجميع، من فضلكم لا تديروا وجوهكم. ولا تترددوا. وقد يقال في المستقبل إن إخفاقنا في القيام بالعمل كان أمرا مأساويا، ولكنني أود أيضا أن أقول إن العمل الذي قمنا به كان أمرا بطوليا حقا.

أخيرا، قبل اختتام بياني، وكما فعلت في الأعوام السابقة، أود أن أشير إلى حالتين أسترعي إليهما انتباه الأعضاء وألتمس تضامنهم، بغض النظر عما إذا كانوا فقراء أو أغنياء.

إحدى هاتين الحالتين هي مسألة تايوان. فهناك ٢٣ مليون شخص يعيشون في جزيرة فرموزا، التي تسمى أيضا تايوان. وهم لا يطلبون من المجتمع الدولي أن يساعدهم لأنهم فقراء. بل على العكس، فهم يمثلون إحدى القوى الاقتصادية العالمية الرئيسية والمعترف بها، وهم يقدمون المساعدة إلى البلدان الأخرى، مثل سان تومي وبرينسيبي. وهم لم يطلبوا سوى الاعتراف بهم بوصفهم بلدا ذا سيادة وإدراجهم بهذه الصفة في قوائم الأمم المتحدة ووكالاتها. وهذه مسألة تتعلق بالعدالة.

إن تفكير السيارات المفخخة والأحزمة الناسفة في الأماكن العامة، وقطع الرؤوس وعرضها على شاشات التلفزيون، هي رسائل تهديد ووعيد يوجهها الإرهاب إلى دول العالم، وقد نفذ فصولا دموية منها في الجزائر وإسبانيا وبريطانيا وفرنسا ولبنان وتركيا، وهنا في نيويورك. نحن عازمون على دحر الإرهاب في العراق حتى لا ينتشر في دول العالم وتكرر المأساة. إن العراق الذي يتحمل العبء الأكبر في مواجهة الإرهاب يدعو دول العالم إلى مسانده وتوحيد الجهود في التصدي لهذه الآفة. إن معركتنا هي من أجل تثبيت الأمن والاستقرار وتحقيق الازدهار وحماية تجربتنا الديمقراطية، وإننا مصممون على الانتصار في هذه المعركة التي ستكون نصرا حتميا للبشرية.

الهجمة الإرهابية الشرسة التي يتعرض لها العراق حتميا منذ سقوط الحكم الاستبدادي لم تكن شعبنا، وعبر ثلاث ملاحم انتخابية، أن يؤسس لتجربة ديمقراطية فريدة في تاريخ العراق والمنطقة، حيث تم التصويت على الدستور الدائم وانتخاب مجلس للنواب وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية. العراق الجديد الذي يعيش تجربة ديمقراطية فتيحة، وتحكمه مؤسسات دستورية، وتحترم فيه حرية الرأي والمعتقد والتعبير، لن يتراجع عن خياره الديمقراطي الذي دفع شعبنا من أجله ثمنا باهظا، وهو موقف يستدعي من دول العالم مساندة ودعمًا ليتمكن من بناء دولة عصرية تكفل العدالة والمساواة واحترام التعددية الدينية والفكرية والقومية والمذهبية.

إن شعبنا الذي تذوق طعم الحرية بعد عقود الاستبداد والطغيان سيواصل الطريق في بناء دولة المؤسسات وتعزيز سلطة القانون واحترام حقوق الإنسان ومشاركة المرأة في جميع المجالات.

جنتكم حاملا هموم شعب وادي الرافدين، الذي بنى أقدم الحضارات ودون أول القوانين. وهو يقدم اليوم للإنسانية مثالا في صنع الحياة ومواجهة التحديات والعزم على حماية تجربته الديمقراطية الفتية.

لقد عاش الشعب العراقي في ظل الدكتاتورية على مدى خمسة وثلاثين عاما معزولا عن العالم، فلا حرية للرأي والمعتقد، ولا تعددية حزبية، ولا انتخابات حرة، ولا مؤسسات ديمقراطية، ولا أنظمة اتصالات، ولا وسائل إعلام سوى تلك التي تشرف عليها أجهزة المخابرات الحكومية. وتكبد العراق خلال هذه الحقبة ملايين الضحايا في حروب ومغامرات ضد الدولتين الجارتين، إيران والكويت، وحملات إبادة جماعية داخل العراق، كما حدث في جرائم الأنفال وحليجة والمقابر الجماعية وفي أقبية السجون والمعتقلات الرهيبة، إلى جانب الدمار الهائل الذي لحق بالبنى التحتية في مختلف مؤسسات الدولة.

في العراق الجديد، توجد اليوم مئات الأحزاب التي تنشط ضمن عشرين تكتلا سياسيا، وما يزيد على ستة آلاف منظمة للمجتمع المدني، ومئات الصحف والمجلات، وأربعين قناة تلفزيونية وفضائية محلية، فضلا عن مكاتب مراسلي وسائل الإعلام الأجنبية من مختلف دول العالم يعملون دون قيد أو شرط.

العراق الجديد هو المستهدف اليوم، فالإرهاب يقتل المدنيين والصحفيين والفنانين والأدباء وأصحاب الكفاءات، ويضرب الجامعات والأسواق والمكتبات، ويفجر المساجد والكنائس، ويدمر البنى التحتية لمؤسسات الدولة. إن الإرهاب الذي نعده امتدادا لنهج النظام الدكتاتوري البائد، مع اختلاف صورته والجماعات التي تنفذه، يهدف إلى إحباط العملية السياسية وإشعال الفتنة الطائفية، تمهيدا لإرجاع العراق إلى عقود استبداد والقمع والتخلف.

المصالحة الوطنية أقوى من سلاح الإرهاب حيث نجحت في استيعاب أكثر من أربعة عشر ألف ممن كانوا أعضاء في الجماعات المسلحة التي انشق بعضها عن تنظيم القاعدة. لقد اصطف هؤلاء المقاتلون جنباً إلى جنب مع قواتنا المسلحة والقوات المتعددة الجنسيات في محاربة تنظيم القاعدة ووجهوا له ضربات قاصمة.

إن ما تحقق من إنجازات على أرض الواقع من خلال عملية تفعيل دائمة للمصالحة الوطنية، يعد نجاحاً مهماً مقارنة بالتحديات الكبيرة التي تواجه العراق، وقراءة لتجارب الشعوب التي عانت من الأنظمة الدكتاتورية والحروب الأهلية والطائفية.

إننا نؤكد إن أعمال العنف الطائفي في العراق ليست بين مكونات المجتمع، إنما بين متشددين ومتطرفين من هذا الفريق أو ذاك. وقد نجحنا في تطويق هذه المشكلة بدرجة كبيرة. حيث انخفضت معدلات القتل الطائفي وعاد الاستقرار والأمن إلى العديد من المناطق الساخنة، مما ساعد في عودة الآلاف من العوائل المهجرة إلى منازلها. إننا مصممون على محاربة جميع الخارجين عن القانون دون النظر إلى انتماءاتهم المذهبية والسياسية، وقد حرصت قواتنا المسلحة على فرض سلطة القانون وبسط هيبة الدولة في الكثير من المحافظات التي تتنوع فيها الانتماءات الدينية والمذهبية والقومية.

ولقد شهدت أجهزتنا الأمنية والعسكرية تنامياً متسارعاً في قدراتها وكفاءتها في التصدي للمنظمات الإرهابية والمليشيات وعصابات الجريمة المنظمة، وهي ما تزال بحاجة إلى مزيد من التطوير، لتتمكن بسرعة من تسلم المسؤولية الأمنية في جميع أنحاء العراق من القوات المتعددة الجنسيات، بعد أن أثبتت قدرتها في تسلم الملف الأمني في ثمان محافظات عراقية، ونحن تواقون لاستلام كامل

إن مبادرة المصالحة الوطنية والحوار التي أطلقناها إثر تسلمنا مسؤولية رئاسة حكومة الوحدة الوطنية لم تنطلق من فراغ. فهي تستمد قوتها من الإرث الحضاري للشعب العراقي الذي قدم خدمات كبيرة للبشرية. فقد تعايش العراقيون بإخاء ومحبة وتسامح منذ فجر التاريخ. وكان تنوعهم الديني والمذهبي والقومي والطائفي عامل قوة في تعزيز الوحدة الوطنية. إننا ننظر إلى المصالحة الوطنية باعتبارها قارب نجا ومشروعاً للسلام الدائم وحاضنة للعملية السياسية والتجربة الديمقراطية. كما نعتقد أن المصالحة الوطنية ليست مسؤولية الحكومة وحدها، إنما هي مسؤولية تضامنية تتحملها القوى السياسية وقادة الرأي وعلماء الدين والمثقفون ومنظمات المجتمع المدني وجميع القوى الفاعلة على الساحة العراقية. المصالحة الوطنية هي خيارنا الاستراتيجي الذي منع انزلاق البلاد إلى هاوية الحرب الطائفية التي خطط لها أعداء الحرية والديمقراطية، بعد تفجير مرقد الإمامين العسكريين في سامراء.

إن المصالحة الوطنية ليست حفلة عشاء بين متخاصمين أو جرعة دواء كما يتصورها البعض، بل هي رؤية واقعية تعالج التركة الثقيلة التي خلفها النظام البائد في المجالات كافة، وتؤسس للتقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأمني المنشود، وتثبيت مبادئ النظام السياسي الجديد.

المصالحة الوطنية غصن زيتون أثمر عن تشكيل مجالس إسناد في عدد من المحافظات والمدن العراقية التي كانت ساخنة، نجحت في ضم حوالي ثمانية وعشرين ألف من أبناء العشائر العراقية إلى جهودنا العسكرية في مكافحة الإرهاب، وأدت إلى إعادة الأمن إلى مدنا وقرانا، ومنها محافظة الأنبار التي تحررت من قبضة تنظيم القاعدة الإرهابي، وفر الإرهابيون منها ليوأجهاوا الهزيمة هذه المرة في محافظة ديالى، وهكذا تفقد القاعدة ملاذاتها الآمنة الواحدة تلو الأخرى.

والانتحاريين ونشر فتاوى القتل والكرامية، سترتد آثارها المدمرة على شعوب ودول المنطقة والعالم.

لقد بادرننا منذ تشكيل حكومة الوحدة الوطنية لتحسين علاقات العراق مع دول الجوار مع حرص شديد على تحويل حدودنا المشتركة إلى مناطق سلام ورخاء اقتصادي. فالعراق الجديد يعتمد في سياسته الخارجية على الدستور الدائم الذي لا يسمح باستخدام أراضيه ضد جيرانه، كما يرفض التدخل في شؤونه الداخلية. إننا نشعر اليوم بتفاؤل بأن دول المنطقة أصبحت تدرك خطورة الهجمة الإرهابية التي يتعرض لها العراق، وأن ليس في مصلحتها أن يكون العراق ضعيفا. فالعراق القوي الديمقراطي سيكون ضمانا للأمن والاستقرار في المنطقة.

لقد أصبح العراق بفضل سياسته الجديدة نقطة التقاء وحوار بين المتخصصين الإقليميين والدوليين. وسنمضي قدما في تعزيز هذا الدور الإيجابي واعتماد سياسة تقوم على تنقية الأحياء ونزع فتيل الأزمات وإبعاد شبح الحروب والتراعات عن المنطقة، لاعتقادنا أن حالة التوتر وعدم الاستقرار تلقي بظلالها على الأوضاع الأمنية ليس في العراق فحسب، بل في عموم المنطقة والعالم.

والعراق الذي كان على مدى العقود الماضية بؤرة توتر في المنطقة مؤهل اليوم، بفضل إمكانياته المادية والبشرية، أن يتحول إلى محطة تعاون اقتصادي إقليمي ودولي، تسهم في إقامة منظومة اقتصادية تحقق التنمية والازدهار لشعوب ودول المنطقة.

كما نؤكد رغبتنا الصادقة في إقامة أحسن العلاقات مع المجتمع الدولي، لشعورنا بحاجة العراق إلى الانفتاح على جميع الدول وتطوير العلاقات معها والاستفادة من تجارب الأنظمة الديمقراطية فيها.

المسؤولية الأمنية وبأسرع وقت ممكن دفاعا عن المكتسبات الديمقراطية لشعبنا، ونعمل بجد على أن يكون أداء قواتنا المسلحة مهنيا وولاؤها للوطن أولا، وليس للحزب أو الطائفة أو القومية.

وإلى جانب هذه الإنجازات، باشرت حكومة الوحدة الوطنية عملية إعادة البناء حيث تم التصويت على أكبر ميزانية في تاريخ العراق الحديث. كما تم بالتعاون مع مجلس النواب إقرار قانون الاستثمار الذي يعد خطوة متقدمة للنهوض بالاقتصاد العراقي والانتقال من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق، مما يساعد على تحقيق متطلبات التنمية والرفاهية والازدهار لشعبنا. كما أنجزت الحكومة مشروع قانون النفط والغاز الذي من شأن المصادقة عليه في مجلس النواب ضمان توزيع عادل للثروات، باعتبار النفط ملكا لجميع العراقيين.

وتواصل الحكومة العمل على استكمال تنفيذ مشاريع قوانين أخرى في مختلف المجالات، إلى جانب الإجراءات العملية التي اتخذناها لتحسين مستوى المعيشة للمواطنين، وزيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين، ومكافحة البطالة وتوسيع نشاطات شبكة الرعاية الاجتماعية. وعقدت الحكومة العزم على أن يكون العام المقبل عام النهوض بقطاع الخدمات مما يخفف من معاناة المواطنين.

وندرك أن هذه الخطوات الواعدة لا تليي كامل مطامحنا وأن الطريق ما يزال طويلا لتحقيق أهدافنا في عراق آمن مستقر ومزدهر، ونأمل من المجتمع الدولي دعم العراق ومساعدته على تحقيق هذه الأهداف النبيلة.

إننا نؤمن بأن الأمن منظومة متكاملة، فالعراق الآمن والمستقر سيكون في مصلحة دول المنطقة والعالم. وقد حذرنا جميع دول المنطقة من أن استمرار تدفق الأموال والأسلحة

إن العديد من مشاكل المنطقة وأزماتها يمكن أن يحل بالحوار الهادف والبناء، حفاظاً على الأمن والسلم، بغية أن تبتعد منطقتنا عن نهج الحروب والمغامرات التي أعتبرتها وسببت المزيد من المعاناة والأذى للشعوب. وفي هذا الإطار، ندعو إلى الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني ومساعدته على إقامة دولته المستقلة وإعادة الأراضي العربية المحتلة وفق القرارات الدولية. وإن إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل هو الكفيل بتحقيق السلام العادل والشامل. وندعو إلى تكثيف الجهود الوطنية والعربية والدولية لمساعدة لبنان وقواه السياسية على تجاوز حالة الانقسام وعدم التدخل في شؤونه الداخلية لكي يستعيد لحمته الوطنية.

إن الشراكة وتحقيق السلام والاستقرار والازدهار تستدعي تعزيز مجالات التعاون بين جميع دول العالم، والعمل معاً لتحقيق الأهداف الخيرة للأمم المتحدة. وهذا يستدعي إقامة علاقات متكافئة بين الدول، وتطوير النظام العالمي ليكون أكثر عدالة لمساعدة البلدان الفقيرة والنامية، وتقليص الفجوة الإنمائية بين البلدان الغنية والفقيرة.

ونحن مع أن تضطلع منظمة الأمم المتحدة بدور فاعل على الساحة الدولية وحل الأزمات بالطرق السلمية، بعد أن انتهت لها جميع العوامل الضرورية وموارد الدعم الكافية التي تؤهلها لأداء هذا الدور المهم. وندعو الأمم المتحدة إلى تبني مبادرات سلمية تساعد في نزع فتيل الأزمات، وتخليص الشعوب من ويلات الحروب، وتثبيت الأمن والاستقرار في العالم، وضمان حقوق ومصالح جميع البلدان، وتعزيز الشراكة والتعاون بينها، وتوفير المناخ اللازم لحل المشاكل والأزمات التي يواجهها العالم بشكل عادل.

وأود هنا، في الختام، باسم شعب العراق أن أهني السيد سرجان كريم، رئيس الدورة الثانية والستين للجمعية

أجد من الضروري، وأنا أقف أمام ممثلي دول العالم، التذكير بأن الشعب العراقي ما زال يدفع ثمن تبعات السياسات الطائشة التي انتهجها النظام البائد وآثار القرارات الدولية، وخاصة ما ترتب على برنامجه التسليحي وغزوه لدولة الكويت الشقيقة. لقد أدت هذه القرارات، التي استغلها النظام السابق لتحقيق مكاسب سياسية، إلى إلحاق أضرار جسيمة بالبنى التحتية وقطاع الخدمات والنظاميين التعليمي والصحي. وإن شعبنا يتطلع إلى مساعدة المجتمع الدولي لإزالة آثار الدمار وتخليصه من فاتورة الديون والتعويضات الثقيلة.

وسيتذكر الشعب العراقي الدول التي وقفت إلى جانبه في إسقاط النظام الدكتاتوري وقدمت التضحيات، وساعدته في مرحلة التحول نحو النظام الديمقراطي التعددي الاتحادي. كما ينظر شعبنا باحترام وتقدير للدول والحكومات التي تدعم العملية السياسية وتساهم في عملية إعادة البناء.

إن مسعانا لتحقيق النهضة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية بالشراكة مع المجتمع الدولي، يتكفل بالنجاح عبر التوقيع على وثيقة العهد الدولي وتنفيذ بنودها، وهي الوثيقة التي مثلت مرحلة جديدة في تأسيس علاقات متوازنة بين العراق ودول العالم، ومنطلقاً لبناء العراق الديمقراطي الاتحادي التعددي الذي يتساوى فيه جميع أبنائه وينعمون بتوزيع عادل للثروات بعد التخلص من أعباء الديون والبطالة والفساد الإداري والمالي الذي استشرى منذ زمن النظام السابق. ونحدد التأكيد على أهمية التزام الدول الموقعة على وثيقة العهد الدولي بتعهداتها مع العراق. إننا حريصون على أن تقوم منظمة الأمم المتحدة بتفعيل نشاطها في العراق لأن ذلك من شأنه أن يساهم في انفتاح المجتمع الدولي وتنشيط دوره في مجالات البناء والإعمار والتنمية ودعم المصالحة الوطنية والتجربة الديمقراطية.

- وبشكل عاجل. وعلى البلدان المتقدمة النمو الواجب الأخلاقي والمسؤولية التاريخية عن تكون النموذج ورائدة هذا المسعى.

ومن الناحية الأخرى، ما زال العديد من بلداننا، وهي دائما من الجنوب، يقع فريسة للأعمال غير المقبولة للعدوان من جانب القوي، وهي أعمال مدفوعة أساسا بالنهم الذي لا يمكن إشباعه للموارد الإستراتيجية. إن الحروب الرامية إلى الاستيلاء على الأراضي وإعلان وتنفيذ مذاهب تقوم على أساس الحروب الاستباقية - التي لا تستبعد استخدام الأسلحة النووية حتى ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية - والاستخدام المتكرر لذرائع من قبيل الحرب المزعومة على الإرهاب والتعزيز المفترض للديمقراطية وما يسمى بتغيير النظام في بلدان توصف بشكل انفرادي بأهما دول مارقة، تمثل اليوم أكبر وأخطر تهديد للسلام والأمن في العالم.

إن العدوان والاحتلال غير القانوني للبلدان، والتدخلات العسكرية المخالفة للقانون الدولي وللأغراض والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وقصف المدنيين بالقنابل وعمليات التعذيب أمور ما زالت تشكل ممارسات يومية. وفي إطار ادعاءات بالحرية والديمقراطية، تجرى محاولة لتزوير نهب الموارد الطبيعية في العالم الثالث وللسيطرة على مناطق تزداد أهميتها الجغرافية - الإستراتيجية. وتلك ولا شيء غيرها هي خطة الهيمنة الامبريالية التي تعتزم أن تفرسها، بالدم والنار، أعنى قوة عظمى عسكرية توجد في العالم في أي وقت مضى.

وبعيدا من التصرف في العلاقات الدولية وفقا لمبادئ التضامن والعدالة الاجتماعية والدولية وتحقيق المساواة والتنمية للجميع، لا يوجد أي تردد على الإطلاق في استخدام ممارسات إصدار الشهادات للبلدان وممارسات

العامية. كما اشكر الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي - مون الذي قام بدور كبير في تبني الأمم المتحدة لوثيقة العهد الدولي لمساعدة العراق في تنفيذ البرامج الإصلاحية في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية. كما أشكر جميع الدول الموقعة على هذه الوثيقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن اشكر رئيس وزراء جمهورية العراق على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد نوري المالكي، رئيس وزراء جمهورية العراق، من المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد فليبي بيريز روكي، وزير خارجية كوبا، الذي سيتكلم أيضا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

السيد بيريز روكي (كوبا) (تكلم بالإسبانية): لم تصبح الأخطار الحقيقية التي تهدد النوع البشري أبدا. يمثل هذا الوضع من قبل؛ ولم تصبح انتهاكات القانون الدولي أبدا. يمثل هذا الوضع من قبل، إذ أنها بشكل متزايد تعرض للخطر السلام والأمن الدوليين؛ ولم يصبح عدم المساواة والاستبعاد أبدا. يمثل هذا الوضع من قبل، إذ أنهما يؤثران على أكثر من ثلثي سكان كوكبنا.

إن إنهاء الإسراف والروح الاستهلاكية الجاحمة التي تعززها الشركات الكبرى وجماعات القوة التابعة لحفنة من البلدان المتقدمة النمو - التي تبدد الأموال على حساب الفقر وإدامة التخلف الإنمائي في مجموعة واسعة من البلدان الفقيرة حيث يتهافت الملايين لكسب المعيشة - أصبح عاملا رئيسيا لبقاء البشرية. وركز الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته هذه الجمعية العامة قبل مجرد يومين على الخطر الذي يمثله الإحترار العالمي المتزايد الذي يؤثر علينا بالفعل ويمثله تأثير الإحترار العالمي على تغير المناخ. ولا بد من اتخاذ إجراء

لجميع السياسيين في كل العالم. وعلاوة على ذلك، هذه هي المقدمة المنطقية الأساسية لبقاء البشرية.

ولم يحرز أي تقدم حتى الآن صوب تحقيق أهداف الألفية وقرارات المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة التي عقدت على مدى العقد الماضي. فمستوى الفقر لم يخفض والتفاوت فيما بين البلدان وداخلها آخذ في الازدياد. ويتعذر على ١,١ بليون نسمة الوصول إلى الماء الصالح للشرب، ويفتقر ٢,٦ بليون نسمة إلى الخدمات الصحية، ويعاني ما يزيد على ٨٠٠ مليون نسمة من الأمية و ١١٥ مليون من الأطفال لا يلتحقون بالمدارس الابتدائية، ويعاني ٨٥٠ مليون من الجوع كل يوم. ويملك واحد في المائة من أغنى الناس في العالم ٤٠ في المائة من الثروة، بينما لا يملك ٥٠ في المائة من سكان العالم سوى ١ في المائة. ويقع كل هذا في عالم ينفق تريليون دولار على الأسلحة وتريليونا آخر على الإعلانات.

ويستهلك بليون نسمة تقريبا ممن يعيشون في البلدان المتقدمة النمو ما يناهز نصف الطاقة كلها، بينما لم ير بليونان من الأشخاص الفقراء الكهرباء بعد. أذاك هو العالم الذي يريدوننا أن نقبله؟ أذاك، يا ترى، هو المستقبل الذي ينبغي لنا قبوله؟ أيجب لنا أن نناضل من أجل تغيير تلك الحالة أم لا؟ أينبغي لنا أن نكافح من أجل جعل تحقيق عالم أفضل أمرا ممكنا أم لا؟

ولماذا تهدر كل هذه الأموال الطائلة في صناعة القتل ولا تستخدم في إنقاذ الأرواح؟ ولماذا لا تبني المدارس بدلا من الغواصات النووية، والمستشفيات بدلا من القنابل "الذكية"؟ ولماذا لا تنتج اللقاحات بدلا من المركبات المصفحة، وتتم زيادة الأغذية بدلا من زيادة الطائرات المقاتلة؟ ولماذا لا يعطى أي زخم للبحث من أجل مكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا وداء السل

فرض عمليات الحصار الانفرادي وممارسات التهديد من خلال العدوان والابتزاز والإكراه. وإذا دافع بلد صغير عن حقه في الاستقلال، فإنه يتهم بأنه دولة مارقة؛ وإذا شنت دولة هجوما على أي بلد، قيل إنها تحرره؛ وأي مقاتل ضد العدوان الخارجي هو إرهابي؛ وأي جندي مهاجم هو مقاتل من أجل الحرية. وتلك هي الحرب الإعلامية وتحريف الحقائق وطغيان عقل أحادي يفكر في عالم يتسم بالهولة.

وبدلا من المضي نحو نزع السلاح العام والكامل - بما في ذلك نزع السلاح النووي، الذي ظل لعقود يشكل مطلباً مستمرا لبلدان حركة عدم الانحياز - فإن ما نشهده هو تعزيز سباق التسلح وتبديد الثروة على أسلحة جديدة ومنظومات للأسلحة تؤدي إلى نضوب الموارد التي يحتاج إليها العالم من أجل تخفيف آثار تغير المناخ ومواجهة المشاكل الخطيرة للغاية الناشئة من الفقر والتهمة.

وجرت محاولة، بطريقة ميسرة وانتقائية، لمنع تنفيذ المبدأ - الوارد بالفعل في معاهدة عدم الانتشار - القائل إن من حق الدول تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية. وتم تهديد بعض البلدان بالحرب والدمار، بينما يسمح للحليف العدواني بجائزة آلاف الأجهزة النووية وتقدم له باستمرار المساعدة لتحديث هذه الأجهزة.

فكم من الوقت سيستغرق ذلك وكم من الضحايا الجدد سيتعين أن يموتوا قبل أن يدرك صقور الحرب أن الأسلحة لا قيمة لها في تسوية المشاكل الخطيرة للبشرية؟ وفي يوم مثل هذا اليوم، تجدر الإشارة إلى العبارات التي أطلقها الرئيس فيدل كاسترو في هذه الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ حيث جاء فيها، فلنقل وداعا للسلاح ولنكرس أنفسنا، بطريقة متحضرة، لأكثر المشاكل الملحة في زماننا. وهذه هي المسؤولية، وهذا هو الواجب المقدس

إن بلدان عدم الانحياز لا تحتاج إلى أي إحسان، بل تحتاج إلى العدالة ونطالب بها. فلتحترم حقوقنا في التنوع الثقافي، فضلا عن حقنا في الحفاظ على إرثنا ورموزنا وخصوصياتنا. وقد أجمعت بلدان عدم الانحياز على المطالبة بذلك في اجتماعنا الوزاري بشأن حقوق الإنسان والتنوع الثقافي الذي عقد في طهران.

وتريد بلدان عدم الانحياز أمما متحدة أكثر ديمقراطية وشفافية يمكن فيها للجمعية العامة، التي تشكل أكثر هيئاتها تمثيلا وديمقراطية، تنفيذ السلطات المسندة إليها بصورة حقيقية. ونحتاج إلى أمم متحدة، بمجلس أمن بعد إصلاحه، تعمل وفقا للولاية التي أناطها بها ميثاق المنظمة دون أن تتعدى على مهام وصلاحيات الهيئات الأخرى للمنظمة. ويجب أن يكون هناك مجلس أمن عضوية موسعة وفقا للتشكيلة الحالية للأمم المتحدة، التي تمثل فيها البلدان المتخلفة النمو الأغلبية. ويجب أن يكون هناك مجلس أمن بتغيير جذري في أساليب عمله لكفالة اتسام مداواته بالشفافية ومشاركة جميع الدول الأعضاء فيها.

ونحتاج إلى مجلس لحقوق الإنسان يمنع تكرار الأخطاء الجسيمة التي ارتكبتها اللجنة السابقة لحقوق الإنسان. وينبغي للمجلس أن يجسد في ممارساته المبدأ المتمثل في أن حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتراطة. وينبغي إنهاء الانتقائية والكيل بمكيالين. وستعارض بلدان عدم الانحياز بشدة المخططات الشريرة لبعض الأوساط القوية، التي تحاول الآن، بسبب شعورها بالإحباط جراء عجزها عن تحقيق أهدافها، إعادة فتح الاتفاق الذي تم التوصل إليه في العملية الشاقة والصعبة المتمثلة في بناء المؤسسات في المجلس والتشكيك في ذلك الاتفاق.

ولن تكف بلدان عدم الانحياز عن الدفاع عن المبادئ التي تستند إليها حركتنا. وسنقوم بتعزيز العلاقات

بدلا من تعزيز صناعة الشبكات المضادة للقذائف؟ ولماذا لا تشن أي حرب على الفقر بدلا من محاربة الفقراء؟

وعلى الرغم من أننا لا نحتاج إلا إلى ١٥٠ بليون دولار لتحقيق أهداف الألفية، نسمع التأكيد الكاذب بعدم وجود أي مصدر للحصول على الموارد المالية اللازمة لذلك. وتلك كذبة. فالمال متوفر بكثرة، وما ينقصنا هو الإرادة السياسية، والأخلاقيات، والتزام الأغنياء التزاما حقيقيا بأن يختاروا.

وإذا أرادوا للأموال أن تظهر، فلنمثل بصورة نهائية للالتزام المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وسيتطلب ذلك زيادة الأموال الحالية ب ١٤١ بليون دولار ومما يمثل قمة الخداع، تقوم البلدان المانحة بمراجعة عمليات إلغاء ديون تعرف أنه لن يكون بمقدورها تحصيلها لتضخم مسؤولياتها على نحو زائف. فليتم إلغاء الديون الخارجية، التي سددتها بلداننا أكثر من مرة. وسيمكن ذلك من تخصيص أموال للتنمية يبلغ قدرها أكثر من الـ ٤٠٠ مليون دولار المستخدمة حاليا لسداد فوائد الديون الآخذة في الازدياد.

فلننه جولة الدوحة المعنية بالتنمية ولنقم بإلغاء مبلغ الـ ٣٠٠ بليون دولار من الإعانات الزراعية للبلدان المتقدمة النمو. وسيمكن ذلك من تخصيص تلك الأموال لمكافحة الفقر في الأرياف وانعدام الأمن الغذائي وكفالة أسعار عادلة لمنتجات التصدير للبلدان المتخلفة النمو.

وليتم الاعتراف بحقنا في التنمية. وليكفل حقنا في الوصول إلى الأسواق، والحصول على براءات الاختراع والتكنولوجيا، لأنها محتكرة بصورة حصرية من جانب البلدان القوية. ولتحصل بلداننا على المساعدة في تدريب المحترفين والعلماء ولتوقف هجرة الأدمغة.

السيادة، وليس الشهادات الأحادية بحسن السلوك؛ واحترام القانون الدولي، وليس الحصارات والحروب غير الشرعية.

لقد تكلم الرئيس بوش عن الديمقراطية، لكننا جميعا نعلم أنه يكذب. فقد جاء إلى الرئاسة عن طريق الغش والخداع. كان من الممكن إعفاؤنا من حضوره أمس، ليتاح لنا الإصغاء على الرئيس ألبيرت غور يتكلم عن تغير المناخ والمخاطر على جنسنا البشري. وإننا نتذكر أيضا كيف أيد بصفاقاة الانقلاب ضد رئيس فتزويلا ودستورها.

وقد تكلم عن السلام، لكننا جميعا نعلم أنه يكذب. فنحن نتذكر جيدا حين هدد ٦٠ بلدا أو أكثر، أسماها "الزوايا المظلمة من العالم"، قائلا أنه سيمحوها عن وجه الأرض بهجمات استباقية مفاجئة. إن بوش محارب غريب، يرسل، من الخطوط الخلفية، شباب بلده ليقتلوا ويموتوا على بعد آلاف الكيلومترات.

كما تكلم عن حقوق الإنسان، لكننا نعلم أنه يكذب. فهو مسؤول عن موت ٦٠٠ ٠٠٠ مدني في العراق؛ لقد أجاز أعمال التعذيب في قاعدة غوانتانامو البحرية وفي أبو غريب؛ وهو متواطئ في خطف الناس واختفائهم، فضلا عن تواطئه في الرحلات الجوية السرية والسجون السرية.

وتكلم عن الحرب على الإرهاب، لكننا نعلم أنه يكذب. فقد كفل إفلاتا كاملا من العقاب لأكثر المجموعات الإرهابية دموية، التي ارتكبت، من ميامي، جرائم فظيعة ضد الشعب الكوبي. لقد هاجم الرئيس بوش مجلس حقوق الإنسان الجديد. إنه يتزف من جرحه، وهو ينخر بسبب عجزه. إنه مسكون بالخزي من أن الولايات المتحدة، أثناء فترة ولايته، لا تستطيع أن تأمل في أن تكون عضوا، لأن الانتخابات تجري بالافتراء السري. وكوبا، من جهة

الودية بين الدول على أساس مبادئ السيادة والمساواة في الحقوق وتقرير مصير الشعوب.

وسنظل ندافع عن حق شعب فلسطين المفقوع والبطل في الحصول على دولته الخاصة به، وعاصمتها القدس الشرقية. وسواصل التنديد بالإبادة الجماعية المرتكبة في حقه. وتشكل بلدان عدم الانحياز حوالي ثلثي أعضاء الأمم المتحدة. ولن يتم تناسي مطالبنا أو تجاهل مصالحنا.

وكان من المفترض أن تكون هذه هي نهاية بياني بوصفي رئيس حركة عدم الانحياز. غير أن السلوك الوقح والفظ لرئيس الولايات المتحدة في هذه القاعة صباح أمس يضطرنني إلى الإدلاء ببعض الملاحظات باسم كوبا.

لقد أساء الرئيس بوش بألفاظ ولهجة متغترسة إلى نحو ١٠ من البلدان وهددها. وصادر أوامر بصورة حازمة ومستبدة إلى الجمعية العامة، وبتطفل لم نشهد له مثيلا في هذه القاعة، خرج علينا بأوصاف وأحكام بشأن عدد من البلدان. وقد كان عرضا محرجا - أي المهذيان الارتعاشي لشروطي العالم، وحالة سكر القوة الإمبريالية المتشعبة بضحالة ونفاق أولئك الذين يهددون بشن حروب يعلمون أن أرواحهم لن تتعرض للخطر فيها.

إنه لا يحق بتاتا لرئيس الولايات المتحدة أن يصدر حكما على أي دولة أخرى ذات سيادة في هذا الكوكب. وحيازة أسلحة نووية فناكة لا يمنح أي حق على الإطلاق في الدوس على حقوق شعوب البلدان الـ ١٩١ الأخرى الممتلة هنا.

وينبغي عدم الاستخفاف بعزيمة الشعوب وشجاعاتها عند الدفاع عن حقوقها. فما يسود في النهاية ليس قوة المدفع ولكنه عدالة الأفكار التي تناضلون من أجلها. وينبغي للرئيس، داعية الحرب المتوعد، أن يكون قد تعلم هذا الآن: المساواة والسيادة للدول، وليس تغيير الأنظمة؛ واحترام

- ولن نوقف النضال - مع الاقتناع بأنه حتى يكون هناك أفراد بدون لباقة، فهناك دائما آخرون لديهم في أنفسهم لباقة الكثيرين، ويحملون في تلك الأنفس أمة كاملة، فضلا عن الكرامة الإنسانية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.

أخرى، انتخبت عضوا مؤسساً للمجلس بأكثر من ثلثي الأصوات.

وتكلم عن التعاون والتنمية والرفاه لبقية العالم، لكننا جميعاً نعم أنه يكذب. فقد ظل السياسي الأكثر أنانية ورعونة بين من رأيناهم على الإطلاق. ففي عالم سيشهد هذه السنة وفاة ١٠ ملايين طفل دون الخامسة من العمر، بأمراض يمكن الوقاية منها، تصبح اقتراحاته التي عرضها أمس، والموجهة لخدمة مصالحه الذاتية والفارغة، مجرد فكاهة سخيفة.

وليس لدى الرئيس بوش سلطة أخلاقية أو مصداقية للحكم على أي شخص. بل ينبغي أن يتحمل المسؤولية عن جرائمه أمام العالم. فهناك حدٌّ للغطرسة والرياء. وهناك حدٌّ للأكاذيب والابتزاز. وكوبا ترفض وتدين كل كلمة افتراء أطلقتها رئيس الولايات المتحدة أمس.

وهي تقدّر التضامن الذي تلقتة من الجمعية العامة، في نضالها ضد الحصار والعدوان اللذين أرغمت على مكابدهما طول نحو خمسة عقود. وإنني أشكر، بشكل خاص، رئيس نيكاراغوا، الرفيق دانيال أورتيغا، الموجود هنا في القاعة، على كلماته اللطيفة أمس، كما أشكر جميع الذين تكلموا بوضوح مؤيدين الحقوق والعدالة للشعب الكوبي. وكوبا تشكر جميع الذين أيدوا كفاحها المرير ضد الإرهاب، ورفعوا أصواتهم لصالح الإفراج عن الكوبيين الخمسة المكافحين ضد الإرهاب، والمسجونين ظلماً في الولايات المتحدة.

إن كوبا ستكافح، إلى جانب جميع الأعضاء الآخرين في حركة عدم الانحياز، لكي تحقق نظاماً دولياً أكثر عدلاً وديمقراطية، يمكن لشعوبنا أن تمارس فيه حقها في السلام والتنمية. قد نؤتم بأننا حاملون، لكننا نناضل مع الاقتناع بأن أحلام اليوم ستصبح وقائع الغد. إننا نناضل